



الجلسة العامة ٢٤

الأربعاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس: أعطي الكلمة لمعالي وزير الشؤون الخارجية
لسلوفاكيا، السيد إدوارد كوكان.

السيد كوكان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية):

سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم بحرارة على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة للجمعية العامة. وإني على ثقة بأن خيركم الواسعة وسجلكم الحافل بالإنجازات سيكفلان تحقيق أفضل النتائج في هذه الدورة. وأتمنى لكم كل نجاح في هذا الدور الحاسم الأهمية. وأود أيضاً أن أهنئ سلفكم معالي وزير الشؤون الخارجية لجمهورية ناميبيا، السيد ثيو - بن غوريراب، على الأسلوب المثمر الذي أدار به شؤون الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وأرحب أيضاً بدولة توفالو، العضو الجديد في منظمنا.

العولمة دون شك هي الظاهرة المميزة لبداية الألفية المقبلة. وكثيراً ما يوجه النقد لهذه الظاهرة بينما تلقى قبولا

دون نقد في أحيان أخرى؛ بيد أنها تحقق بالتأكيد تقدماً لا مثيل له وتثير في الوقت ذاته مشاكل وتطرح تحديات. والازدهار الاقتصادي أيضاً له جانب آخر يتمثل في التفاوتات الاجتماعية الكبيرة. وكثيراً ما تعاني البيئة من الازدهار الصناعي. هذا وقد راح الاتصال البشري المباشر في طي النسيان بسبب تكنولوجيات الاتصال الجديدة. والقائمة طويلة.

وعلى المجتمع العالمي أيضاً أن يواجه مشاكل أخرى تبدأ في اتخاذ طابع مشترك بين المناطق؛ ومن أمثلة ذلك الجريمة المنظمة والإرهاب والصراعات المسلحة الناشئة. وليس من الحافل ما هو أكثر استعداداً من الأمم المتحدة - وهي الهيئة ذات الطابع العالمي المهيمن المتاحة لنا، للتصدي لكل هذه القضايا.

إن مؤتمر قمة الألفية كان، فيما أرى، أهم خطوة في هذا الطريق الشاق. ذلك أنه حقق نجاحاً بالقياس بالاجتماعات الأخرى المشابهة التي عقدت في الماضي حيث إنه قد تصدى بدرجة أكبر للمشاكل الملحة للحضارة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أعضائه في الفئتين في آن واحد. فعدم التوصل إلى اتفاق بشأن إحدى الفئتين ينبغي ألا يحول دون التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق بشأن زيادة عدد الأعضاء في الفئة الأخرى. وينبغي ألا يتجاوز عدد الأعضاء ٢٥ عضوا حتى لا تتعرض للخطر فعالية ومرونة المجلس لاتخاذ قرارات فورية في حالات الأزمات. وينبغي ألا تستبعد مجموعة دول أوروبا الشرقية، التي تضاعف عدد أعضائها على مدى السنوات الماضية، من توسيع عضوية مجلس الأمن.

إن الأمم المتحدة تظلم منذ إنشائها، باعتبارها المنظمة العالمية الجامعة، بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويظل هذا المفهوم يتسم بأهمية أساسية بالنسبة للأمم المتحدة، بل إنه يتعزز كل مرة تحتم فيها التطورات الدولية دعوة مجتمعنا إلى الاستجابة السريعة لحفظ السلام.

وتطور طبيعة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة - من أداء مهام عسكرية تقليدية إلى زيادة الحاجة إلى تبني نهج متعددة التخصصات، بما في ذلك تولى مهام الإدارة المؤقتة وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع - إلى جانب الاتساع الكبير للصراعات الإقليمية والدولية على نطاق العالم، وما يقترن بذلك من زيادة المطالبة بمشاركة الأمم المتحدة في منع نشوب هذه الصراعات وتسويتها، كل هذه العوامل تطرح تحديا لقدرة الأمم المتحدة في هذا الميدان الحيوي. ولم يحدث قط أن كانت الحاجة إلى حفظ السلام أشد مما هي عليه الآن. بيد أن هذه المساعدة الدولية لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا استندت إلى عمليات لحفظ السلام ملائمة تماما للتصدي لجميع مشاكل واحتياجات الحالات التي تنشر من أجلها.

ولذلك، فإننا نرحب بتقرير فريق الخبراء المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي نعدده خطوة

وعلاوة على ذلك، نجح مؤتمر قمة الألفية في توجيه انتباه العالم كله إلى المشاكل التي تعترضها الأمم المتحدة الأكثر أهمية. بيد أنه لا يزال يتعين عمل الكثير لتحقيق تقدم. ولذا، سأستهل بياني على وجه التحديد بموضوع إصلاح الأمم المتحدة.

إن تقرير الأمين العام المعنون: "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" (A/54/2000) يبيد عودا كبيرة في هذا الاتجاه. ويجب مواصلة عملية إصلاح الأمم المتحدة. والعنصر الأساسي في إطار هذا الإصلاح هو إصلاح مجلس الأمن. وللأسف، لا تزال مواقف وآراء الدول الأعضاء بشأن المسألتين الحاسمتين لإصلاح مجلس الأمن - وهما زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين وحق النقض - متباينة بدرجة كبيرة، مما يجعل من الصعب تحقيق نتيجة موضوعية في المستقبل القريب. كما أن نتائج أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن على مدى السنوات السبع الماضية ليست مشجعة. وعلى الرغم من ذلك، ستؤيد سلوفاكيا تجديد ولاية الفريق العامل للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ونرى أن دورة العام القادم للفريق العامل تتسم بأهمية حيوية لمواصلة النهوض بعملية الإصلاح داخل هذا المحفل.

وقد سبق أن عرضت سلوفاكيا موقفها إزاء المسألتين الرئيسيتين المتعلقةتين بإصلاح مجلس الأمن. وإننا نؤيد تعزيز طابعه التمثيلي، وفعالية وشفافية عملية صنع القرار فيه وأساليب عمله.

وفيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، نرى أن زيادة عدد أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين لها ما يسوغها. غير أننا نرى أنه ليس هناك ما يحتم زيادة عدد

المتحدة لحفظ السلام، نظاما مستقرا وعادلا وشفافا، وأن توجد آلية مرنة قائمة، وقادرة على تثبيت الموارد المالية للعمليات الحالية والمستقبلية لحفظ السلام. إن إعادة النظر في جدول الأنصبة المقررة، خلال الأشهر القليلة القادمة، ستوفر فرصة حقيقية للجمعية العامة أن تنظر نظرة فاحصة في الطريقة المطبقة حاليا في تقرير الأنصبة، وأن تتخذ بتوافق الآراء الآخذ في التكون بين الدول الأعضاء، خطوات هامة لإيجاد حل دائم لهذه المسألة الملحة.

ويطيب لي أن أعلن اليوم مساندتنا القوية لإعادة النظر في الهيكل المالي لحفظ السلام، واستعدادنا للوفاء بالتزامنا المالي. بموجب جدول معدل لعمليات حفظ السلام.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على دوره الهام في عملية إصلاحات الأمم المتحدة. ونرحب بالتزامه بتنفيذ التغييرات التي أوصى بها تقرير الإبراهيمي، والتي هو مسؤول عنها. وينبغي لنا أن نؤدي دورنا وأن نواصل مساندتنا بالعملين وبإسهاماتنا المادية والمالية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن سلوفاكيا قد شاركت تقليديا في عمليات حفظ السلام، وهي مستعدة، كجزء من أنشطتها الأخيرة، أن ترسل وحدة هندسية لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي رخص بها مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي.

ونظرا للوضع الجغرافي - السياسي لسلوفاكيا نتابع عن كثب الحالة في البلقان. ونحن ندرك أنه لا يمكن التصدي بفعالية للمشكلات وإزالة الأزمات والتوتر في المنطقة إلا عندما تصبح جميع البلدان المعنية ضالعة في العملية إلى أبعد حد؛ وعندما تكون عازمة على التعاون والسعي إلى إيجاد حلول وسطى، ومستعدة لغض النظر عن الضغائن السياسية بقصد تنمية العلاقات في منطقة معقدة، من كلا المنظورين: المنظور العرقي والمنظور القومي. ونأمل في أن

للأمم على طريق إجراء إصلاح عميق لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وي طرح تقرير الإبراهيمي (A/55/305) تحديا خطيرا لأطراف مختلفة مشتركة في الوفاء بمقتضيات عمليات حفظ السلام الراهنة.

وينبغي للمرء أن يتفق، كما أكدت التجربة الأخيرة، على أن النوايا الحسنة في نشر عمليات حفظ السلام يجب أن يدعمها تحديد ولايات واضحة وقابلة للتحقيق. ولا يمكن تحقيق النجاح وتعزيز مصداقية الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى حفظ السلام، وعدم التسبب في مزيد من المشاكل، إلا بتحديد ولاية مناسبة وتوفير ما يكفي من الموارد، البشرية والمالية. وهذا يتطلب تبني الأطراف الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة، نهجا ملائما ومسؤولا للمبادرة بالتصرف سريعا، والتعاون بشكل فعال للرد على حالات الصراع على نحو سريع وحاسم.

وبغض النظر عن إصلاح مجلس الأمن، لا بد من إدخال تحسينات نوعية لتحديث وتبسيط عمل الوحدات الإدارية المسؤولة في الأمانة العامة لتعزيز كفاءة وفعالية إسهامها إلى أقصى حد ممكن. وعلى الدول الأعضاء في الوقت ذاته أن تدعم قدرة الأمانة العامة على أداء المهام التي نطلب منها القيام بها، نظرا لأن قدرتها على العمل تتوقف على إرادة الدول الأعضاء للإسهام بقوات وبغير ذلك من المساعدات في عمليات حفظ السلام المحتملة.

ينبغي أن تقدم الدول الأعضاء جنودا مستعدين استعدادا وافيا، يستطيعون القيام بالمهمة الموكولة إليهم. وفي الوقت نفسه ينبغي أن تكون عمليات حفظ السلام مزودة، منذ البداية، بالموارد المالية الكافية لمساندة المجموعة الواسعة من الولايات. ولذا فإنه على الدرجة نفسها من الأهمية كفالة أن يكون النظام المالي الذي يوفر التمويل لعمليات الأمم

وتساند سلوفاكيا سرعة إقامة المحكمة الجنائية الدولية، إن نتائج مفاوضات اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، وخصوصا إقرار مشروع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وأركان الجرائم، بتوافق الآراء في حزيران/يونيه الماضي، نتائج مشجعة جدا.

وتساند سلوفاكيا كذلك عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي. إن إقرار الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب هو آخر ثمار العمل في هذا المضمار. وستوقع سلوفاكيا على الاتفاقية بنهاية عام ٢٠٠٠.

إن الأمم المتحدة، في مواجهتها لتحديات عصرنا، يجب أن تثبت جدارتها. وسلوفاكيا مقتنعة بأن دور الأمم المتحدة لا بديل له في طائفة واسعة من القضايا العالمية، يتعذر عمليا على الدول الأعضاء أن تحلها بمفردها، على أساس من التدخل الفردي أو تدخل الجماعات، أو على مستوى إقليمي. إذا شئنا أن يكون للفظ العولمة مدلول إيجابي فقط، فإن السعي إلى معالجة المشكلات المتراكمة يجب أن يصبح موضوعا له أعلى درجة من الاهتمام منا جميعا. وأعتقد أن هذه الجمعية ستسهم في ذلك السعي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للرئيس بالنيابة لوفد أذربيجان، سعادة السيد الدار غ. كوليف.

السيد كوليف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس بادئ ذي بدء أن أهنيكم صادقا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسين، وأن أعرب عن ثقتي بأن الجمعية، بقيادةكم الماهرة، ستتعامل بنجاح مع جميع الموضوعات المطروحة عليها.

أود كذلك أن أثنى على رئيس الدورة السابقة، السيد ثيو - بن غويراب لإسهامه المرموق في تحقيق نجاح

تجري الانتخابات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في جو سلمي، وأن أحدا من الأطراف لن يعمد إلى العنف. ومن الضروري أن تلتزم الانتخابات بسيادة القانون، وأن تكون ديمقراطية وحررة وعادلة. وإلا سيصعب إنجاز الهدف الأساسي، الذي هو تحقيق استقرار الحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي المنطقة ككل.

وفي مجال نزع السلاح نرحب بما تحقق من توافق في الآراء حول مؤتمر الاستعراض السادس لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي أكد الالتزامات بأحكام تلك المعاهدة وبعملية استعراضها المعززة. ويقتضي الأمر استخدام هذه الدفعة الإيجابية على نحو فعال في عملية السير في مزيد من تنفيذ المعاهدة.

ونرحب كذلك، بالعملية التحضيرية الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها في ٢٠٠١. إن نتيجة المؤتمر ينبغي أن تعطينا استراتيجيات واضحة عن الطريقة التي يمكن بها معالجة هذه القضية بما فيها من تعقد.

إن سلوفاكيا تساند مساندة كاملة احترام معايير القانون الدولي وتنفيذ المعاهدات الدولية بحسن نية، امتثالا لمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين". إن التنسيق بين النظريات التقليدية القائمة على مبدأ سيادة الدولة بوصفه العنصر الأساسي في القانون الدولي، ما يستتبط من مبادئ جديدة قائمة على الاحترام العالمي وعلى ضمانات لحقوق الإنسان وحياته الأساسية، سيكون لازما لتطوير القانون الدولي في المستقبل. إن الأفكار والمفاهيم الجديدة ينبغي أن تكون موضع مناقشات ومفاوضات واسعة النطاق بين الدول، تؤدي إلى توافق في آراء المجتمع الدولي، أسوة بما حدث قبل ٥٥ عاما، عند إقرار ميثاق الأمم المتحدة.

إن عام ٢٠٠١ أعلن أنه عام الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. ونحن مقتنعون أنه ينبغي لنا ألا نترك هذه الفرصة تغلت من أيدينا، بل ينبغي أن نستعمل هذا الحوار كي ننظر معا في احتمالات حل المشكلات المعقدة التي تواجه الجنس البشري.

وسيكون عام ٢٠٠١ كذلك عاما بارزا لسبب حدث فذ آخر: الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض نتائج القمة العالمية للطفل، وهي التي ستعقد في أيلول/سبتمبر القادم. وأعتقد ألا حاجة بي إلى التنويه بأهمية هذا الحدث. وبلدي، بوصفه عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يشارك مشاركة فعالة في التحضيرات لهذا الحدث الهام.

إن عقد هذين الحدثين في ملتقى الفيتين يحمل معنى رمزيا كبيرا، وينبغي أن يسهم في تحقيق مستوى نوعي جديد من التفاعل بين الدول نحو تحقيق التقدم العالمي.

إن العولمة هي السمة الرئيسية للمرحلة الحالية من تنمية الاقتصاد العالمي. وهي عملية معقدة وموضوعية. وتشعر الدول بقلق بشأن احتمالات هذه الظاهرة. فبينما تفتح العولمة إمكانيات جديدة لتنمية الاقتصادات وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين رخاء الشعوب، فإنها يمكن كذلك أن تكون لها عواقب سلبية ملموسة على الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وعلى البلدان النامية.

وفي هذا الصدد أود أن أنوه بأن الأمم المتحدة يجب أن تستخدم استخداما أكمل إمكانياتها، وكذلك إمكانيات وكالاتها المتخصصة، لمساعدة الدول على توقع العواقب السلبية المحتملة للعولمة ولتزايد الترابط بين الدول، وعلى اتخاذ التدابير الوقائية المبكرة لدرء تلك العواقب. والأمم المتحدة مدعوة إلى الاستمرار في أداء دور رئيسي وفعال في تعزيز

الدورة الرابعة والخمسين، وكذلك في التحضيرات لقمة الألفية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ عضوا جديدا في منظمنا، هو توفالو، وأن أتمنى له بداية ناجحة في عمل الدورة الحالية.

قبل أسبوعين شهدنا جميعا حدثا تاريخيا فريدا: قمة الألفية للأمم المتحدة، التي شارك فيها حوالي ١٥٠ رئيس دولة وحكومة. وأعرب فيها عن أفكار ومقترحات مرموقة: وتم فيها إقرار بإعلان من القمة. وقد بدأ يجري فعلا الوقت المتاح لنا لإنجاز الالتزامات التي التزم بها زعمائنا في قمة الألفية.

إن القرن العشرين يقترب من نهايته. وسيدكر الجنس البشري هذا القرن باعتباره حقبة من التضاربات البالغة الشدة: التقدم العلمي التكنولوجي، والتقدم الروحي - الفكري، ونزيف الدماء في حربين عالميتين، وانتهيار امبراطوريات ونشوء دول جديدة ذات سيادة، والحرب الباردة والجهود الجماعية من أجل السلم والاستقرار. فماذا يكون العالم عليه في القرن الذي يقترب؟

إن نهاية المواجهة بين نظامين وسيادة الأفكار بشأن الديمقراطية والسوق الحرة ينبغي أن تسهما في تشكيل عالم تؤخذ فيه في الحسبان مصالح جميع الدول وتقام فيه شراكة حقيقية ومتساوية. بيد أن تحليلا لتطور البيئة الدولية يؤدي بنا إلى استخلاص نتيجة مرة، وهي أن الأنماط الفكرية المقبولة من الخصومة لا تزال حية. فنحن نعيش في فترة صعبة جدا حيث يمكن لخطوة خطأ وحيدة أن تزعزع الحالة وتؤدي إلى مأساة عودة الماضي. وأمامنا طريق طويل نسلكه، لبناء نظام عالمي عادل ومأمون. ولا يمكن إنجاز ذلك إلا بجهود متضافرة من جميع الدول، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، من متقدمة النمو ونامية.

والإرهاب، تتوقع بحق من الأمم المتحدة أن تتخذ أشد الخطوات فعالية لإقامة عالم عادل ومأمون ولحماية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومن أسف أن القوقاز الجنوبي أصبح منطقة وجدت فيها كل هذه المشكلات والتهديدات والمخاطر أرضا تظهر فيها ظهورا جليا.

إن العامل الأساسي الذي يزعزع استقرار الوضع في القوقاز الجنوبي كان عدوان أرمينيا على أذربيجان، الذي أحدث مأساة لا تحصى عواقبها للملايين من البشر. ونتيجة من هذا العدوان، احتلت القوات المسلحة الأرمينية ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، وقامت بـ "تطهير عرقي" وطردت مليون أذربيجاني من ديارهم. وفي هذا الصدد اتخذ مجلس أمن الأمم المتحدة أربعة قرارات أكدت من جديد، بلا لبس، سيادة جمهورية أذربيجان، وسلامة أراضيها وحرمة حدودها، ودعت إلى انسحاب القوات المسلحة الأرمينية فوراً وبلا شروط من جميع أراضي أذربيجان المحتلة. بيد أنه، من ١٩٩٣ حتى اليوم، ظلت قرارات مجلس الأمن هذه حبرا على ورق.

ومنذ ١٩٩٢ عكفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على التوسط لإيجاد تسوية للصراع بين أرمينيا وأذربيجان، غير أن أنشطتها لم تكن ناجحة. والمناقشات الثنائية بين رئيسي أذربيجان وأرمينيا مستمرة، غير أنها لم تسفر هي الأخرى عن نتائج. وقد التزم البلدان بوقف إطلاق النار خلال السنوات الست الماضية، غير أن ذلك ليس حلا للمشكلة.

ونحن ناشد الأمم المتحدة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. إن السلم والأمن في المنطقة لا يمكن تحقيقهما دون تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، وتسوية صراعات إقليمية أخرى وإزالة الضغط الخارجي، بما فيه الحضور العسكري الأجنبي. وإعادة السلامة

التعاون الاقتصادي الدولي وفي إسداء المشورة إلى الدول حول جميع القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية العالمية.

إن أذربيجان تساهم من جانبها في تنمية عملية العولمة. فموقعها عند تلاقي أوروبا وآسيا، وما لديها اقتصاد متنوع وموارد طبيعية غنية، بما فيها المواد الهيدروكربونية، يجعلها همزة وصل فعالة في تعزيز التعاون بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب. وتشارك أذربيجان مشاركة نشطة في مشروعات التنمية وفي نقل الموارد الهيدروكربونية لبحر قزوين إلى الأسواق الدولية، وكذلك في مشروع استعادة طريق الحرير الكبير، وكلها ذات أهمية عالمية.

إن أذربيجان، مع عدد من بلدان طريق الحرير الكبير، تعمل الآن على إنجاز مشروع جديد سيكون علامة على الطريق، هو مشروع "سيلك سات" لتزويد بلدان طريق الحرير الكبير بنظام للاتصالات العالمية بالأقمار الصناعية بالإضافة إلى ما يوجد حاليا من خطوط الاتصالات. إن هذه المشروعات ذات أهمية جوهرية لتوثيق العرى الجارية والصناعية بين البلدان المشاركة فيها، ولتنمية اقتصاداتها ولجعلها متفاعلة فيما بينها ولتعزيز إدماجها في الاقتصاد العالمي.

بيد أن التهديدات الخارجية والمشكلات الداخلية والضغط الخارجية والانغماس في النضال من أجل دوائر النفوذ، تحرم هذه الديمقراطيات الشابة والهمشة فرصة تطبيقها الحر للسياسات التي من شأنها أن تستجيب لما لشعوبها من مصالح وتوقعات، في سبيل تعزيز وتحسين تشكيل الدولة بها وفي سبيل دخولها في تنمية سلمية. فمنذ ولادتها أجبرت على أن تخوض معركة صعبة من أجل الاستقلال والسيادة وسلامة أراضيها.

إن هذه الدول، لكونها ضحايا للعدوان والاستيلاء على أراضيها و "التطهير العرقي" والانفصالية العدوانية

اليوم، عن مساندتنا لانتخاب ألمانيا واليابان عضوين دائمين في المجلس. في الوقت نفسه أود أن أشير إلى أنه ينبغي تخصيص مقعد إضافي غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية بسبب تضاعف عدد دول هذه المجموعة، وهو أمر لم يسبق له مثيل. وإلا، فإن كل بلد من مجموعة أوروبا الشرقية لن يتسنى انتخابه عضوا غير دائم في المجلس إلا مرة كل ٣٨ عاما.

لقد درسنا باهتمام كبير تقرير الإبراهيمي بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن لا نحب أن تظل الأفكار والتوصيات التي تضمنها هذا التقرير المرموق حبرا على ورق.

ونأمل كذلك أن تصبح المحكمة الجنائية الدولية أداة فعالة لتحاكم، بالنيابة عن المجتمع الدولي، المجرمين الذين ارتكبوا جرائم الحرب وجريمة إبادة الجنس والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان. أما إذا أصبحت المحكمة رهينة لمصالح مجموعات مختلفة من الدول ولممارسة الكيل بصاعين، بدلا من أن تسترشد بالمعايير القانونية الدولية المتساوية للجميع، فإن المرتكبين سيظلون بلا عقاب.

إن أذربيجان مهتمة بأداء دور نشط في محاربة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات. إن مكافحة هذه المشكلات التي يتزايد حجمها لا يمكن أن تكون فعالة إلا بمجهود متضافرة من جميع البلدان على الصعيدين الإقليمي والعالمي معا.

وفي هذا الصدد أود أن استرعي الانتباه إلى اقتراح قدمه فريق الدول الذي يضم جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان وجمهورية مولدوفا (مجموعة غوام) حول إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

وإذ أتكلم عن "غوام" في سياق أوسع، أود أن أنوه بأن اجتماع رؤساء دول "غوام" الذي عقد خلال قمة

السياسية والحياد إلى القوقاز الجنوبي يكون من شأنه أن يتيح إقامة علاقة طبيعية بين دول المنطقة وكفالة اندراجها المنسجم في النظام الاقتصادي العالمي.

ونود أن نعرب عن امتناننا لمنظمات منظومة الأمم المتحدة وللبلدان المانحة على مساعدتها للاجئين الأذربيجانيين وللأشخاص النازحين الذين عاشوا في بؤس شديد أكثر من ثماني سنوات. ومن الأهمية الجوهريّة لنا استمرار وزيادة المساعدة الإنسانية التي تقدم لهم ريثما يستطيعون العودة إلى ديارهم.

إن الأمم المتحدة هي المحفل الأساسي لتنسيق العلاقات بين الدول. ولا شك في الحاجة إلى بذل جهود كبيرة لتعزيز فعالية المنظمة. وجرت في السنوات الأخيرة، بقيادة الأمين العام السيد كوفي عنان، عملية تقييم جادة لموارد وإمكانات الأمم المتحدة، وكذلك لأنشطة المنظمة في العقد الذي أعقب الحرب الباردة. ولم نكن قد سمعنا من قبل مثل الانتقاد الذاتي الذي أعرب عنه في التقارير المتعلقة بمأسي سريرينتسا والبوسنة والمهرسك ورواندا. وفي هذا السياق العام نثني على جهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وتؤيد تلك الجهود.

إن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية كبيرة عن مصير العالم، ونحن نضع آمالنا فيها. إن الإصلاحات الجادة والرشيده قميّة بتعزيز فعالية المنظمة، وفي المقام الأول مجلس الأمن. ونظرا للأهمية الخاصة للمجلس، فإن مسألة اتخاذ قرارات متعلقة بالإصلاح تصدر عن ثلثي الدول الأعضاء أمر أكدته قرار صادر بتوافق الآراء عن الجمعية العامة. وتؤيد أذربيجان هذا النهج تأييدا تاما.

ونعتقد كذلك أن تمثيل دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في مجلس الأمن ينبغي أن يتمشى مع الحقائق السياسية العصرية. فقد سبق أن أعربنا ونعيد تأكيد ذلك

بدون تغيير، وتظل آرائي سارية صحيحة. غير أن هناك بعض الشؤون المحددة أشعر أنها تحتاج إلى تكرار. وهذا ما سأفعله اليوم.

فمنذ وقت غير بعيد شارك في ممرات هذه الدار ١٥٠ رئيس دولة وحكومة - وهو حدث لم يسبق له مثيل - في قمة الألفية التاريخية التي أطلقت عليها بحق عبارة "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين". وإعلان الألفية الذي كان نتيجة عن هذا الجهد المتضافر لمواجهة التحديات العارمة لهذا القرن بجرأة وشجاعة، وفي جبهة عالمية متحدة حقاً، مآله أن يتخذ مكانه إلى جانب ميثاق الأمم المتحدة كإحدى الوثائق الأشد إلهاماً على مدى الزمن كله. وعندما استجاب زعماء العالم لدعوة الشعوب الحارة المدوية إلى إعادة تحديد تفويضات وبرامج الأمم المتحدة، ومساندتها بقوة وإلى مواجهة تحديات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض التي تهدد بمحصد الكثيرين من سكاننا بينما تترك ملايين آخرين من الناس على درجة من الضعف لا تسمح لهم بأن يستمدوا أية قيمة من الحياة، فقد تعهدوا أمام العالم كله بأن ينقذوا الإنسانية من ويلات الحرب والخوف والعوز.

إن مواطني العالم شهداء على الوعود الواعية التي صدرت عن قمة الألفية. وهم ينتظرون بتلهف من الدول الأعضاء إنجاز التعهدات التي تضمنها إعلان الألفية. إن الشعوب، بوصفها المنبع الأخير الذي صدرت عنه التفويضات إلينا، هي حقاً التي يجب أن نخدمها. غير أنها على شك بسبب عدم الوفاء بتعهدات سابقة. ومع ذلك فهي تتوقع منا أن نفي بالتعهدات التي ارتبطنا بها في القمة مع تخصيص ما يلزم لذلك من موارد مادية أو من مشاعر نابغة من صميم الفؤاد. فمن جانبنا علينا إذن أن نجد الإرادة السياسية الجماعية لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الالتزامات. ويجب أيضاً أن نعود إلى استلهام الحماس الذي حدا بزعماء

الألفية يمكن تمييزه باعتباره علامة على الطريق في تاريخ المجموعة. ومذكرة نيويورك التي أقرها ذلك الاجتماع تؤيد اتجاه دول "غوام" نحو المزيد، في دوائر شتى، من التعاون المتعدد النواحي والنافع منفعة متبادلة.

وهناك مسألة أخرى عاجلة لا يمكن تأجيل حلها. إني أتحدث عن الوضع المالي الصعب لمنظمتنا، الذي نشأ نتيجة عن تأخر الدول الأعضاء في تسديد التزاماتها للميزانيات العادية وميزانيات حفظ السلام. وعلى الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية للمنظمة كاملة، وفي الأوان الصحيح وبدون أية شروط. بيد أن وفدنا يعتقد أن الأوان قد آن لإعادة النظر في جدول الأنصبة الحالي لكلتا الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام. ونحن مستعدون لأن نتعاون بطريقة بناءة مع الوفود الأخرى في هذه المسألة. ونعتقد أن مبدأ مقدرة الدولة على الدفع ينبغي أن يكون هو الأساس لإصلاح جدول الأنصبة في المستقبل.

إن منظمتنا مقصود منها أن تؤدي دوراً قيادياً في التغلب على العوائق التي تعرقل السلم والتقدم في العالم. وأود أن أؤكد بمسؤوليتنا المشتركة عن السلم والأمن في كوكبنا، وأن أعرب عن ثقتي بأن نتائج قمة الألفية وبناتج الدورة الخامسة والخمسين كلها من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ستصبح قاعدة موثوقاً بها لتحقيق قرن حادي وعشرين أشد استقراراً وسلاماً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيد وزير خارجية ناميبيا والرئيس السابق للجمعية العامة، معالي السيد ثيو - بن غوريراب.

السيد غوريراب (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): هذا ليس المكان ولا الزمان المناسبين لأن أكرر ما قاله رئيس دولتي وقلته أنا في بيانات بشأن معظم القضايا الحرجة من وطنية وإقليمية ودولية. ففي تلك القضايا يظل موقف ناميبيا

عملا وثيقا مع الأمم المتحدة في السعي إلى أهداف تنوحي خدمة الناس. إن قمة العالم للسلام التي جمعت بين الزعماء الدينيين من جميع المعتقدات في الواقع، قالت، في إعلاناتها بشأن الالتزام بسلام عالمي بالإضافة إلى الاعتراف بالمساواة بين الجنسين، إن جميع الأديان متساوية وأدانت أي عنف يرتكب باسم الدين. أما المنظمات غير الحكومية، فكانت، في قيمتها التي انعقدت في وقت سابق من أيار/مايو، قد دعت إلى تكافل عالمي تظهر فيه الشركات مزيدا من روح المسؤولية الاجتماعية، خصوصا في سعيها إلى جني منافع العولمة، وأكدت من جديد مساندتها للتغيير الاجتماعي في محفلها المشترك الذي انعقد في آب/أغسطس بين إدارة الإعلام والمنظمات غير الحكومية. وقد سعى المشاركون في جميع هذه اللقاءات إلى المساعدة على إعادة تحديد الدور الأساسي للأمم المتحدة وجميع المنظمات العالمية الأخرى، في الألفية الجديدة، نحو رفع مستوى شعوب العالم.

إن الدور الفعال الذي تضطلع به المنظمات الشعبية، سواء في مؤتمرها الذاتي أو في تفاعلها مع جميع المؤتمرات الأخرى، علامة واضحة على أننا "نحن الشعوب" إنما نسترد فعلا بثبات حقنا المشروع حينما تقوم الدول بمناقشة موضوع بداية جديدة في العلاقات البشرية وموضوع مستقبل الأمم المتحدة التي هي دارنا المشتركة. وإذ يدور ذلك في خلد زعماء العالم، فقد التزموا التزاما خاصا بأفريقيا، لتنفيذ تدابير خاصة لمواجهة تحديات استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تدابير مثل إلغاء الديون وزيادة الاستثمار وتوسيع إمكانية التوصل إلى الأسواق والتكنولوجيا. إن جميع بصمات أقدام البشر على طريق ما إنما تبدأ بالخطوة اليتيمة الأولى.

كنا قد شهدنا روحا قوية وسخية للعمل الجاري لدى الدول الأعضاء في إعدادها لقمة الألفية التي عقدت في نطاق الجمعية العامة، وفي الإقبال المتحمس على شراكة

العالم إلى تأسيس الأمم المتحدة، مدفوعين بالتصميم على تجنب البشرية ويلات الحرب والحرمان.

وفي الاستجابة إلى هذا النداء المدوي يجب أن تكون الدول الأعضاء شراكة عالمية جديدة بين الأمم الغنية والقوية والأمم التي تتركها الظروف الحاضرة تتردى في متاهة يبدو أنه ألا خروج منها من التنمية، تعد أقرب إلى قصة إبريق الزيت. إن الشمال ينبغي أن يكون كريما سخيا، وأن يعطي ما يكفي مما استحوذ عليه من الموارد العالمية لمساعدة البلدان الفقيرة والضعيفة. بما يساعدها على دخول مسار النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام الذي لا انعكاس في اتجاهه.

أما الجنوب، من جانبه، فينبغي ليس فقط أن يقيم تقييمًا سليما لتحدياتنا الحالية بل عليه أيضا أن يخصص طاقة وإبداعا كي تدخل جميع بلداننا في حلبة جهد مشترك يرمي إلى التنمية الاجتماعية وإلى الأمن البشري. وفي سبيل ذلك ينبغي أن نرتفع فوق إغراء تسوية الحزازات بالصراع المسلح؛ وأن نضع إرادة شعوبنا وعبقريتها حيث تديران دفعة إعادة البناء الوطني؛ وأن نعطي منزلة عالية للإصحاح المنحوت في الحجر الذي يزخرف الفناء المتاخم لهذه الجمعية العامة، وهو الإصحاح الذي يطلب منا أن نحيل سيوفنا شفارًا للمحارث التي تفلح الأرض. إن القران بين هذا الالتزام المزدوج من الأغنياء والأقوياء ومن الأمم التي هي الآن فقيرة وضعيفة، هو الذي يكون في رحمة طفل عالم جديد، مشرق بسلام وتنمية وازدهار عالمية.

وإلى جانب قمة الألفية كانت هناك أنشطة رئيسية أخرى ذات أهمية كبيرة في الأمم المتحدة وفي غيرها في نيويورك. وقد أجرى مجلس الأمن استشاراته الذاتية الرفيعة المستوى، التي بلغت ذروتها باتخاذ التزام حاسم خصوصا نحو أفريقيا، في سبيل التنمية والسلام والأمن على هذه القارة. ومؤتمر رؤساء برلمانات العالم قد عقد العزم على أن يعمل

إني في خطبة قبولي بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ شكوت من إخلال زاحف ولكنه مستمر بوظائف الجمعية العامة وسلطاتها، على عكس ما تقتضيه أحكام ميثاق الأمم المتحدة، حرفا وروحا، المتصلة بهذا الموضوع. ويصعب القول أن هذه الحالة قد تغيرت إلى أفضل خلال السنة المنصرمة. بل إذا كان قد حدث فهو أن انتهاك سلطان الجمعية العامة قد زاد. لذا قررت أن أرفع عقيرتي حتى لا نعود نعتبر الأمور قضية مسلّمة في الأشهر القادمة.

لقد وجدت أن وظيفة رئيس الجمعية العامة هي الهدف الأساسي لهذا الحط من المتزلة غير المقبول. وفي المملكة الحيوانية يتوخى المفترس في فريسته الرأس أو الوريد لإقعاد فريسته. والحق يقال إن هذه هي أيضا الحال هنا. فقد كنا - قبل أن أتولى وظيفة الرئاسة - قضينا بعض الوقت في مناقشة طرائق ووسائل عملية لتعزيز منصب الرئيس بما يكفل قدرته وفعاليته.

وفي ضوء ذلك أقترح، وذلك رهن طبعاً باستعداد الرئيس - عقد اجتماع عاجل للتخطيط يضم الرئيس ورئيس اللجنة الخامسة ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، لاستعراض هذه الحال ولا اتخاذ خطوات بشأن ما سبق الاتفاق عليه، بما في ذلك إيجاد موارد وافية لمنصب الرئيس. فلا يصح أن يكون أي رئيس للجمعية العامة خاضعا لتزوات بيروقراطيين ليست معروفة ملامحهم، كأنما يطلب الرئيس أو الرئيسة مزايا شخصية.

وفي هذا السياق هناك في إعلان الألفية فقرتان أساسيتان تنطبقان على هذا الوضع. بالفقرة ٣٠، أولا، تنوه بالالتزام بـ

”إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة وتمكينها

تستهدف تحقيق نتيجة ناجحة. وعندما حان الوقت التأم شمل كل شيء، وتحقق كل شيء على نحو سليم أرضى الجميع. لقد كان الأمر تعاوناً وليس تنافساً. وكانت القمة أشبه بوردة جميلة على ما فيها من شوك.

وفي أفريقيا نقول إنه لا يوجد إنسان بمفرده يستطيع أن يحتضن شجرة التبليدي (شجرة البؤوباب). إنما يقتضي الأمر أن تتضافر عدة أيدٍ لتكوين دائرة تحيط بتلك الشجرة التي يضرب بها المثل. إني أشكر جميع من عاونوني. فنحن جميعاً راجحون وتظل يد التراهة في الأمم المتحدة ليس فقط بيضاء من غير سوء بل أعلى منزلة وغرة. على أي أذكر ما نوه به رئيس بلدي والرئيس المشارك لقمة الألفية، السيد سام نوجوما، في بيانه الختامي:

”اعتمدنا إعلاننا تاريخياً يتسم برؤيا مستقبلية... فالإعلان في حد ذاته لن يضع خبزاً على موائد جميع شعوب العالم... أو يوقف الحروب، أو يقضي على الفقر...، لذا فإننا لا يسعنا أن نغادر هذا المكان عائدين إلى بلداننا وأن نستأنف أشغالنا كالمعتاد“ (A/55/PV.8)

هذا هو الموضوع بل هو حقاً التحدي للأمم المتحدة وللمجتمع العالمي. وقد رددت نظيرته في رئاسة القمة، رئيسة فنلندا، السيدة ترجا هالولن، هذه المشاعر في بيانها الختامي.

يا سيدي، أمام هذه الخلفية من الظروف والأحداث العميقة الغور المتعلقة بقمة الألفية، نرحب بتوارد سعيد لأموار مهدت السبيل لانتخابكم بالإجماع رئيساً للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وانتخاب الأعضاء الأجلاء بمكتبكم. إني أهنتكم جميعاً بحرارة وأؤكد لكم تعاون ناميبيا الذي لا يتراخي.

في الممرات المطروقة بالجمعية العامة. إن قضية ناميبيا الماثورة في مجال تقرير المصير والحرية ونيل الاستقلال وكذلك الجزء الأكبر من تاريخي الشخصي - ولعله يختلف بعض الشيء عن تاريخ أي من خلفائي في رئاسة الجمعية - مكتوبة كلها على هذه الجدران الجليلة. والواقع أنه هنا فعلا، وليس في أي مكان آخر، يمكن للمرء أن يقدر جذور الأمم المتحدة نفسها وتطور نظامها.

وأريد الآن أن أعرب عن بعض آرائي في آخر ما استجد من ألفاظ طنانة: العولمة. وفي هذه العملية سأستجيب كذلك لما يقوله البعض - وهو أن شعوب العالم الثالث ينبغي ألا تفر هربا من العولمة. وأتكلم بصراحة فأقول إن العولمة إنما هي مجرد اسم جديد لنظام قديم وقاس وجائر، فرض إن طوعا وإن كرها على شعوب العالم الثالث في الماضي. فالعولمة قديمة يبلغ عمرها ٥٠٠ عام على الأقل في حالة أفريقيا. وكما يقول البعض بعبارة لا مدارة فيها: "إنما العولمة هي إعادة تشكيل ما كنا اعتدنا أن نسميه الإمبريالية الرأسمالية". هذا ما قاله هذا القائل وإني لا أعتقد أن له سندا يسنده.

فمن الثابت في سجلات التاريخ أن العولمة أدخلت إجبارا شروور تجارة الرق، والقمع الاستعماري ونزع ملكية الأراضي والتعصب العنصري وتدمير حياتنا وثقافتنا النفيسة. ولا يمكن أن نلام على أن لدينا ذكريات أليمة متبقية عن المغتصبين الساعين فسادا في الأرض، القادمين من أوروبا، لتسويق فضائل عملهم في سبيل نشر الحضارة. إن هؤلاء الدخلاء غير المدعويين قد أرسوا سفنهم التجارية على الساحل ورفعوا أعلامهم الأجنبية. وبعد ذلك انتهى الأمر بموت ملايين البشر، بينما شحن غيرهم إلى أراضي المهجر وأصبح الآخرون ضحايا لنظام وحشي من الاستعمار. وهذا أيضا مدون في سجل التاريخ.

من أداء ذلك الدور بفعالية". (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٣٠)

هذه إعادة تأكيد واضح وحاسم للأهمية المركزية للجمعية، بصرف النظر عما هو موجود ومرغوب فيه من تقسيم العمل أو من تكامل المهام بين الهيئات الرئيسية. وفي المقام الثاني يقول رؤساء الدول والحكومات جماعة في الفقرة ٣١:

"نرجو من الجمعية العامة أن تقوم على نحو منتظم باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أحكام هذا الإعلان، ونطلب إلى الأمين العام أن يصدر تقارير دورية لتتضمن فيها الجمعية العامة للعلم ولكي تكون أساسا لاتخاذ مزيد من الإجراءات". (القرار نفسه، الفقرة ٣١)

وأود أن أقدم اقتراحا آخر. فينبغي أن يقوم المكتب، تحت سلطة الرئيس، أن يعمل كسذراع تنفيذية لمنصب الرئيس، فيشرف على عمل الجمعية ويتفاعل رأسيا مع رؤساء الهيئات الأخرى للأمم المتحدة. ونحن لدينا دائما فريق متين في مكتب الجمعية، يتألف من الرئيس ومن ٢١ نائب رئيس ومن رؤساء اللجان الرئيسية الست لهذه المهمة الجوهرية. وقد أسعدني الحظ أن كان لي فريق من السفراء المقتردين، بل أحيانا شخصيات أرفع مستوى تساعدي، وإني أظل ممتنا لهم جميعا. إن المكتب ينبغي أن يضيف عليه طابع رسمي بوصفه آلية سياسية. وما ينبغي أن نسعى إليه هو نظام يستند إلى أسس رسمية بمشاورات منتظمة وبتنسيق أفضل للصلاحيات وللخطوات، تعرف فيه اليد اليمنى ما تفعل اليد اليسرى في كل الأوقات.

وبينما سأعادر هذه القاعات المقدسة قريبا وأعود إلى وظيفتي بوصفي وزيراً للشؤون الخارجية والإعلام والإذاعة في ناميبيا، فإن قلبي وروحي سيظلان دائما يتمشيان

من الواضح أنه لم تكن ثمة فكرة ترك أوروبا لمصيرها الذاتي. لكن لم يكن الأمر مقصوراً على هذا.

فهناك مثال آخر ينطوي على درس مفيد، هو مثال الحلف من أجل التقدم الذي كان مبادرة مرموقة. وهذه المبادرة المحمودة ساعدت أمريكا اللاتينية على أن تنشل نفسها من حمأة اقتصادية واجتماعية كانت تتردى فيها، وأعادت إلى الناس ثقة بالمستقبل، بثت فيهم القوة. واليوم نرى السوق الكبيرة التي هي السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (مركوسور) وغيره من التجمعات الإقليمية الهامة، من اقتصادية وتجارية، التي تُساند النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة وتوليد الثروة لمصلحة الجميع في هذا الجزء الحيوي من العالم. إن هذا، بالنسبة لي، يمثل المعنى الحقيقي للأخوة البشرية ولعبارة "حقق الازدهار لجمارك". إن الشركاء الغربيين المتعاونين الأساسيين مع أفريقيا لا ينبغي أن يعتقدوا أن هذين المثالين إنما هما طرفان فريدان من الماضي البعيد، أو أنهم على نأى بعيد عن المصاعب والبؤس التي تواجه أفريقيا وشعوبها اليوم.

إننا لا نستطيع في أفريقيا أن نرتاح إلى الالتزامات الحديثة والملممة، ونستمد منها القوة، إلا عندما نُترجم التعهدات التي تقيد بها زعماء العالم إلى برامج ملموسة، وعندما تتاح الموارد الكبيرة لتحقيق الأهداف المتصلة بميعاد زمني محدد التي رسمتها قمة الألفية. وعلى الرغم من أن نبل الخاطر هو مقدمة لازمة للشهامة، فإن الأداء هو الإثبات الوحيد لجدواه. ذلك أن الكائنات البشرية غير معروفة بأنها تقوم بقفزات كمية فكرية، لا تراعي الضمير الاجتماعي المتأصل. ويتزع البشر إلى التمسك بالذكريات المؤلمة، وإلى مداومة تذكير جلاديهم بما عليهم من التزامات. ومن هنا تنجم الطلبات الملحة المستمرة في أفريقيا وأوروبا وآسيا وغيرها من الأماكن للتكفير وإصلاح ما أفسد وتقديم تعويضات، وكذلك الإلحاح على إعادة جميع الأعمال الفنية

وكلما زاد الإعلان عن منافع العولمة زاد بدو كل ذلك رياء وخدمة للذات. وليس هناك من يرى أنه لا بد أن نفر من العولمة. ولكن في الوقت نفسه سنظل نذكر أنفسنا بدروس التاريخ كي لا ننسى الحقيقة النهائية القائلة بأن الأسد لن ينام إلى جانب الحمل. ولا تنسوا أن التصنيع أيضاً لم يتحقق بغير سفك دماء أو تسيب آلام.

فإذا ما شاء الحظ أن تكون للعولمة فعالية حقيقية، فعلينا نحن في العالم الثالث، الذين نكون الأغلبية الكبيرة جداً من سكان العالم، أن نطعم العولمة برؤيتنا الذاتية وحكمتنا وما لدينا من روح العدل والتصرف المنصف، أي بجوهر الدروس الصعبة التي تعلمناها من تاريخنا وخبرتنا. وفي هذه الحالة لا بد لنا أن نعيد تصميم النموذج الأساسي للعولمة.

ويقال، من ناحية، إن كثيراً من الدول الأفريقية معرضة لأن تفلت منها الفرص التي تنطوي عليها العولمة. ومن ناحية أخرى، يُقال للأفارقة مرارا وتكرارا أن يجدوا بأنفسهم الحلول للمشكلات الأفريقية. حسن، فما هو الصحيح؟ إن ذلك لم يسبق قوله فعلا عن أي قارة أخرى أو شعوب أخرى في أحلك ساعات كوارثها الوشيكة. ولا بد لي أن أعترف بأني لا أعرف كيف استطاعت أوروبا أن تبقى على قيد الحياة أيام الطاعون الأسود الذي حصد سكانها، فقتل مئات الآلاف منهم. غير أنني أعرف بعض الشيء على الأقل عن التاريخ الأوروبي المعاصر خلال السنوات الخمسين الماضية. إن فكري يتجه إلى الدمار والبؤس في تلك القارة بعد الحرب العالمية الثانية. لقد هبت لإنقاذ أوروبا إرادة سياسية متضافرة وموارد ضخمة وخطة عمل عملاقة. تلك الخطة كانت خطة مارشال التي أجبرنا نحن الأفارقة على أن نقرأ عنها في المدارس. لقد انتشلت أوروبا من وهدة عميقة بفضل خطوات التضامن الشاملة والمنسقة، وهي تقوم اليوم ببناء اتحاد قوي فيما بين أعضائها.

ما أو بتأدية عمل ما، مياها عكرة يسهل على الخوارج أن يصطادوا فيها. وفي الوقت نفسه تحترق الأمم وتموت الشعوب من الرصاص والجوع والأمراض المعدية. إننا ندمر أنفسنا. هذا يجب أن يتوقف. إننا لا نملك حقا أن نلوم أحدا إلا أنفسنا. إن التسويات والاعتذارات التي تحدث بعد إقامة الأمر الواقع إنما تبلغ رائحتها الكريهة قبة السماء. علينا أن نعيد تجميع أنفسنا وأن نركز على التنمية واستتصال الفقر والتعاون الإقليمي والتكامل. لقد اتفقتنا على أن نهض بثقافة للسلام، وأن نمارس التسامح وأن نوسع الفرص للتعایش السلمي. إن قمة الجنوب بمافانا وخطة عملها أعطيتانا قوة زخم لأن نسير قدما في وحدة وتكافل من أجل بقائنا المشترك. إن الناس تعبوا من الحرب: إنهم يريدون الأمن الغذائي والتقدم البشري الذي ينقذ الحياة. إنهم يريدون أوقات فراغ خلقة والحق في مستقبل متماسك ومخططا من أجل أسرهم وأنفسهم، خال من الخوف ومن صدمات العنف التي تمزق القلوب.

وأماننا التقرير الحالي للفريق العامل - وعنوانه الكامل ثقل الظل بلا داع - الذي ظل، طيلة أكثر من ست سنوات، يتعامل مع إصلاح وزيادة أعضاء مجلس الأمن. وعند مناقشة التقرير ستدلي نامييا بأرائها المحددة بشأن محتواه.

ويكفي أن أنتهز هذه الفرصة لأثني ثناء قلبيا على السفير بن جون دي سارام ممثل سري لانكا، وهانز داهلجرين ممثل السويد، اللذين عملا نائبين للرئيس تحت رئاستي، ولاهنتهما على تفانيهما الكامل وعملهما الشاق الذي أنتج ذلك التقرير المتسم بعمق التفكير.

وأحث بشدة الدول الأعضاء على قراءة التقرير بعناية والتفكير في المقترحات البناءة المقدمة فيه. وبينما ينبغي أن تستمر المفاوضات بشأن الإصلاح، ونظرا لأننا نملك الآن

الثقافية المسروقة، والآثار الثمينة والأيقونات المقدسة من الخارج إلى أماكنها الأصلية، كاملة غير منقوصة.

إن الأفارقة الذين كانوا ضحايا الظلم أكثر من أي مجموعة أخرى من الناس، أو على الأقل ما لا يقل عن أية مجموعة من الناس، لهم حق مشروع في إقامة العدالة على أسس سياسية وقانونية وإنسانية. والآن هو أوان تسوية هذه الأعمال التي لم تصل إلى ختامها حتى الآن، وسد هذا العجز الخلقى.

إن صديقي العزيز قال بالأمس إن خير شكل للدبلوماسية هو قول الصدق. ولدي بعض الأشياء الصادقة أود أن أوجهها إلى معسكري - العالم الثالث. ستكون ملاحظاتي ذات طبيعة عامة، ستضيق على الأرجح بعض أصدقائي. غير أن الصراحة في أفريقيا مهما كان ما تسببه أحيانا من كرب ليست فقط شكلا من الديمقراطية بل هي أيضا لغة لحماية الأسرة وتعزيزها. ولذا فأني واثق أنهم، هم أيضا، سيفهمون، لأن كل هذا نابع من قلبي.

أعتقد أننا نحتاج بسرعة إلى استعراض أولوياتنا وإلى رسم استراتيجية جديدة كي نتعامل بشكل فعال وبوحدة بجمعنا، مع المعارك القادمة. ومرة أخرى ينبغي أن نقف مساندين حقوقنا المشروعة العادلة. إن أخي وزير خارجية إحدى دول منطقة البحر الكاريبي الصغيرة قد أشار إلى "وجود أشكال جديدة من الحرب تشن في الوقت الحالي على الصغار والضعفاء والسريعي التأثير" في بلدان الجنوب. وعلى الرغم من أن ذلك تأكيد لما هو جلي، فإن الحالة خطيرة إلى حد بعيد.

ومن دواعي السخرية أننا في الجنوب نشن حروبا رهيبية غير معقولة ومدمرة بعضنا على بعض، فنحتاج عسكريا ونحتل دولا مجاورة بذريعة تحقيق الأمن أو لأسباب تاريخية مزعومة. وفي هذه العملية نشئ، بالتقاعس عن عمل

الجنوب والشمال يضم مجالا واسعا من التبادلات السياسية والدبلوماسية، مارا بالتجارة واستئصال الفقر والاستثمار والتكنولوجيا والتصنيع وبناء القدرة والتمويل للتنمية، إلى تمكين الناس.

إن قصة رئيسية ظهرت مؤخرا في مجلة تايم، قدمت للقراء أميننا العام الموقر. وأسمته شخصا حالمًا. ولكن في رأيي أننا في عالم اليوم الذي يعج بالأشخاص العمليين والمتشائمين المشؤومين، الذين يحاولون تحدي أي اعتقاد بإمكان التوصل إلى عالم أفضل لنا جميعا، من الأمور التي تُثلج الصدر أن الأمم المتحدة يتولى زمامها أفريقي لا يهاب أن يحلم. وفي تحويلات للناحية الغنائية في غناء شعبي، أقول إن ما يحتاجه العالم الآن هو أشخاص حاملون ذوو جرأة، لا يمكن الشك في معرفتهم بالتحديات التي تواجه البشرية، ولكنهم يعتقدون بمقدرة الرجال والنساء على أن يرتفعوا إلى أعلى من خير ما في أنفسهم، وأن يتقدموا إلى ما يجاوز آفاق المقدرة البشرية.

وإذا قلنا ذلك تتداخل حتما المسائل المتصلة بالتنمية والسياسة والاقتصاد والمالية والأمن. وكذلك تتداخل التحديات الماثلة في سلام العالم وحقوق الإنسان والتنمية البشرية والأمن البشري والتغيير الاجتماعي والازدهار. ولذا لا نستطيع أن نتفادى التنويه بحكم عالمي شامل ومتربط يكافح الحرب والخوف والعوز. إن هذه الطريقة فقط هي التي تمكننا جميعا من أن نُشارك معا في ثقافة قوامها السلام والحوار والتقاسم والتقدم المشترك للبشرية.

وفي هذا العالم الأقرب إلى الطيبة والشامل، الذي نريد أن نعيش فيه، فإن مفهوم التدخل الإنساني الرهيب، مهما كانت الأسماء التي تُطلق عليه، يبدو أمرا ليس له محل وكثير منا أعربوا عن ردود فعل قوية ضده باعتباره فكرة خطيرة عندما ظهرت على السطح في العام الماضي. وتظل

صورة أوضح بكثير فيما يتعلق بالمسائل المفتوحة المحددة، فينبغي أن نرتد إلى نهج "الصفقة المتكاملة" التي سبق طرحها والتي تنطوي على أخذ كل شيء أو ترك كل شيء. ذلك أن العملية الإصلاحية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية.

فلم يكن النهج المذكور مقصودا منه أن يُصبح غاية في حد ذاته. وينبغي أن نستمد حافزا من إهابة زعماء العالم أن نتحرك ونُحرز تقدما ملموسا في أقرب وقت ممكن. والتأكيد على دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين معناه حتما أن ننجز الإصلاح الشامل دون مزيد من التأخير، حتى تستطيع الأمم المتحدة أن تؤدي هذا الدور بفعالية. إن الوقت أصبح متأخرا فعلا بالنسبة للبلدان النامية. وليس هناك شيء نكسبه بجرحة أقدامنا.

وأود كذلك، أن أعبر ببضع كلمات، عن دهشتي بشأن التعليقات المتضاربة التي سمعتها مؤخرا حول مسألة الحكم السليم. ففي الداخل، أي في البلدان النامية، حولت الدول الأجنبية الحكم السليم إلى نوع من المعتقدات المتصلبة. ولكن عندما ندعو إلى تحول سريع إلى الديمقراطية وإلى الشفافية في العلاقات الدولية، وإلى تجارة مفتوحة وإلى قواعد مالية وإلى حكم سليم، إنما يكتفون بتجاهل آرائنا مترددين. فماذا نفعل بهذا التضارب؟

إننا قد اتفقنا الآن على الأقل أنه لا يوجد تعريف ولا ممارسة مقبولان قبولا مشتركا لسلامة الحكم في أي مكان. لقد ثبت ذلك خلال المشاورات في التحضير لقمة الألفية. ولذا فمن الخير لنا من الآن فصاعدا أن نزيد تأكيدنا على الشفافية والمساءلة في الحكم، على أساس سيادة القانون، بينما نستمر في مناقشة خصائصه الجوهرية التي تكون مقبولة للجميع.

وفي هذه المرحلة سأتناول بعض المسائل التي تحتاج إلى تكرار من أجل الوضوح. وبادئ ذي بدء فإن الحوار بين

والموضوع التالي الذي أريد أن أتناوله هو الميثاق العالمي للأمم المتحدة الذي وقعته الأمم المتحدة في الفترة الحديثة مع الشركات عبر الوطنية، وكان هذا في هذه المرة بمبادرة من الأمم المتحدة. ونحن في ناميبيا، وهي بلد يُساند بنشاط الشركات الذكية والناتج التي تعم فائدتها الجميع، من حكومة وأعمال، ويد عاملة وغيرها من الأطراف الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني، نرى أن هذا التحرك هو بداية محبذة. ولكن، حسبما يُقال، ثق ولكن تحقق.

ومنذ وقت ليس ببعيد اعتادت الأمم المتحدة أن تستبقي في مقرها مركز رقابة على الشركات عبر الوطنية لرصد أنشطتها العالمية الشائنة والأعبىها القدرة الوخيمة ضد مصالح الناس. وقد أغلق هذا المركز لأسباب ليست معروفة بعد.

إن كثيرا منا في البلدان النامية ينبغي لهم أن يتذكروا دعوة زعمائنا في السبعينيات إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وما آلت إليه تلك الدعوة. إن مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية كان محاولة صادقة لإنشاء مصرف للبيانات وتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات اللازمة للمتابعة واتخاذ القرار. والدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد كانت هي الصيغة الجنوية للعولمة. ومع ذلك فإن زعماءنا شوهدت سمعتهم وقتلت المبادرة على نحو فظ. والشيء الذي حل محلها يدمر فعلا احتمالاتنا الضعيفة للتوصل إلى استقلال اقتصادي محسوس.

واليوم، في العالم الحقيقي، عادت إلى التزول إلى الشوارع حشود كثيرة من المنظمات الشعبية والنقابات العمالية التقدمية تطالب بالتحول إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية، من اقتصادية وتجارية، وبالشفافية والمساءلة والعدالة والإنصاف لصالح الفقراء والضعفاء ومن يسهل النيل منهم.

ناميبيا غير مقتنعة بهذا التدخل وستظل معارضة لأي شكل من أشكال التدخل الإنساني من جانب واحد خارج نطاق الميثاق. وسواء طاب لنا ذلك أو لم يطب، إننا لا نزال في عالم يُملئ فيه الأغنياء والأقوياء إرادتهم على الفقراء والضعفاء ومن يسهل النيل منهم. والجنوب عاجز عن الشروع في أي تدخل إنساني في الشمال. غير أن العكس ليس فقط مستطاعا بل يمكن أن يكون يقينا منذرا. فهل تستطيع الكويت أو قبرص أو سانت لوسيا أو ناميبيا أن تجرؤ حقا على طرح أية مبادرة إنسانية في أي مكان من العالم؟ إنها بكل بساطة لا تستطيع. وذلك أنه بكل بساطة في عالم مختل فيه ميزان القوى العسكرية، فالتدخل الإنساني إنما هو اسم رمزي آخر للاستعمار. وهذه المسألة واردة في جدول الأعمال وستناقش بلا شك مرة أخرى في الجمعية العامة. وستفصح ناميبيا عن آرائها القوية عندما نصل إلى هذا الموضوع.

إن الميثاق يبين خير طريق إلى الأمام لكفالة حفظ السلم والأمن الدوليين. وما يجب أن نركز عليه نحن الدول الأعضاء هو إذن سرعة إنجاز العملية المتأخرة التي هي عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة وتحقيق الديمقراطية في منظماتنا، بحيث تكون أفضل زاد البلوغ أهدافها السامية وتنفيذ القرارات والمقررات التي تتمتع بتوافق ساحق في الآراء.

ويؤدي هذا بطريقة ما إلى تناول التقرير الممتاز والحسن التوقيت الذي هو تقرير الإبراهيمي (A/55/305) عن عمليات الأمم المتحدة للسلام. إن التقرير لبنة رئيسية للبناء يمكن أن تكون أساسا للمناقشة وللبت في جميع المسائل والأفكار المتعلقة بهذا الموضوع، في سبيل بذل جهود متضافرة في مجال الدبلوماسية الوقائية وحل الصراعات ومجابهة جميع التحديات والمشكلات الأخرى المتصلة بحفظ السلام وبناء السلام.

نستطيع أن نمسك بأيدينا زمام تنميتنا الاجتماعية ونحقق العمالة الكاملة والازدهار؟

إن من يتحكمون في مصدر توليد القوة هذا يجب عليهم أن يتصرفوا بسرعة وبسخاء لتقاسم منافع هذه العصا السحرية، خصوصا أن أبناء أفريقيا والعالم النامي وبناتهما هن في الواقع من اللاعبين الرئيسيين في استحداث هذه المعرفة الجديدة. وللذين قد يضمنون على أفريقيا أن تتوصل إلى تكنولوجيا الاتصال أقول "فلفكروا فقط: إذا كانت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تمكن أفريقيا من إنشاء الثروة بدلا من التخبط في الفقر، فستبلغ أفريقيا بعد بضع سنوات حدا من الإنماء يجعلكم معفيين من ضرورة تحمل ذنب صرفنا من عتبات بيوتكم".

وإذ أشكر الأمين العام ونائبته الأمينة، السيدة لوييز فريشيت، على مساندتهما وتشجيعهما للذين لا يتزعزعان، فإني أكون مقصرا لو لم أذكر الموظفين المشرفين وغيرهم من موظفي الجمعية العامة على خبرتهم وعملهم الشاق. وأوجه نفس المشاعر إلى المسؤولين عن الأمن والبروتوكول لإسداءهم الخدمات المهنية الفذة الكثيرة. إني أوجه امتناني القلبي إلى كل فرد منهم.

وختاما أتى عام ٢٠٠٠ لناميبيا بإعادة تكريسها نفسها للخدمة وللاحتفال وللشكران. وكان معنى ذلك مسؤوليات رهيبية في الجمعية العامة؛ بما في ذلك أثناء قمة الألفية؛ وفي مجلس الأمن؛ وفي جمعية الصحة العالمية؛ وأخيرا في رئاسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي هيئتنا دون الإقليمية. إن المرء يحتاج إلى حلفاء وأصدقاء وشركاء كي يتحقق كل ذلك، ومن حسن حظنا أن لدينا كثيرين منهم حول العالم. ونحن نعرب صادقين عما لهم في أعناقنا من دين عظيم.

ليست هذه موجة عابرة، لكنها علامة تنم عن الأشياء التي سيحملها المستقبل.

ولذا فينبغي للأمم المتحدة أن تتجنب الوقوع وسط مجال تقاطع طلقات النار. إن الحالة تقتضي التيقظ وسداد الزعامة، بما يكفل ألا توقع الشركات المنظمة في أحاييل معاملاتها الشريرة، كما يتهم بعضها فعلا بأنه يفعل ذلك. إني على دراية بالتزامات المكتوبة، والقواعد المتفق عليها، والمبادئ الواسعة الواردة في ذلك الميثاق. ولكن هذا أمر واحد. ثم أن ذلك هو مجرد بداية، وقد تحيد الأمور عن جادة الصواب فيما بقي من الطريق. وقد شجعت بنفسني الشراكة البناءة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. بيد أن ذلك لا يعني أن كل ما يلعب هو ذهب.

وهناك أمر آخر ذو أهمية بالغة لبلدي وفي الواقع لأفريقيا كلها وهو تكنولوجيا الإعلام والاتصال. إن ثورة التكنولوجيا في الإعلام والاتصال هي أهم ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية منذ الثورة الصناعية. وقدرتها على تحويل المجتمعات يعترف بها الجميع. وقبل عدة أسابيع ركزت قمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة هنا بمقر الأمم المتحدة تركيزا كاملا على هذا الموضوع.

ومع ذلك فمما يدعو إلى السخرية - وإلى حد ما بطريقة غريبة - قدم هذا الترياق الاقتصادي إلى أفريقيا ليس باعتباره أداة للتنمية الذاتية وللبدء بالقفز نحو التنافسية العالمية ولكن باعتباره "جريمة عدم مقدرة" أخرى استعملت لإلقاء مزيد من الأعباء على عاتق الناس المثقلين من قبل.

إن تحدينا، أي التحدي لجميعنا هنا، وجميع من كان لهم سبق البداية في تعبئة هذه المقدرة الجديدة على خلق الثروة، وإيجاد عالم أفضل، هو: ماذا نستطيع أن نفعل وماذا يجب أن نفعل لتمكين أفريقيا وغيرها من البلدان النامية من التوصل إلى أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حتى

وينبغي التسليم بأن سجل الأمم المتحدة في التنفيذ لم يكن دائما مدعاة للثقة.

إن الأمين العام، في تقريره إلى قمة الألفية، قد استرعى الانتباه إلى استفتاء غالوب الذي جرى في عام ١٩٩٩ وتناول حوالي ٥٧ ٠٠٠ فرد في ستين بلدا. وكان مما استخلصه أن أقل من نصف من تم استطلاع آرائهم على النطاق العالمي اعتبروا أن أداء الأمم المتحدة مُرض. لا بد أن نفكر في هذا، لكن من المؤسف أيضا أن الأمم المتحدة لم تحصل في المعتاد على الاعتراف بفضلها لما قامت به بنجاح، بينما لا تزال تجتذب نقدا على ما لم تنجزه بعد. وبذلك فمن العوامل السياسية الحرجة - وهو عامل لم يجز التعامل معه حتى الآن بطريقة وافية - هو كيف تدار شؤون التوقعات.

إن إدارة التوقعات هي من مفاتيح النجاح. ونافذة الفرصة التي فتحت للأمم المتحدة في نهاية الحرب الباردة ربما بددت من جراء جدول أعمال مفراط الطموح، كاد يؤدي حتما إلى انقشاع الوهم. فينبغي ألا نكرر هذا الخطأ بعد قمة الألفية. وفي سبيل التنفيذ العازم لنتائج الألفية يجب علينا ليس فقط أن نتبين بدقة تلك النتائج بل أن نقوم أيضا بتقييم واقعي لما هو ممكن وما هو غير ممكن. وألا نجازف بتقويض الإرادة السياسية والمساندة اللازميتين للأمم المتحدة لأن تكون منظمة فعالة.

إن الأمم المتحدة تقوم بوظيفتين أساسيتين لمجتمع أمنا. فهي تزودنا جميعا بأداة نفيسة لدفع مصالحنا المشتركة إلى الأمام، بما في ذلك وضع المعايير للعلاقات بين الأمم وبشأن حقوق الإنسان. وتزود كلا منا كذلك بوسيلة مهمة لدفع مصالحنا الوطنية قُدا أو لحمايتها. وليس هناك تضارب حتمي بين هاتين الوظيفتين. وما هو في صالح الجنس البشري ينبغي أن يكون في صالحنا الوطني الذاتي. غير أن المشكلة

أعرف إنني تكلمت بنفس طويل، ولكن كان عندي بضعة أشياء لا بد أن أقولها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شونوغام جاياكومار، وزير الشؤون الخارجية لسنغافورة.

السيد جاياكومار (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم يا سيدي بجملة على انتخابكم، الذي لا شك أنه ذو أهمية مضاعفة، إذ أن رؤساء وزارة قليلين شغلوا منصب رئيس الجمعية العامة. إن حيرتكم العملية الفريدة في الشؤون الداخلية والدولية على السواء ستضعنا في مركز طيب بينما نحاول أن نصلح الأمم المتحدة. وأشكر كذلك سلفكم الموقر السيد ثيو - بن غورياب على ما أداه من عمل ممتاز، وعلى إدخاله الأمم المتحدة بنجاح في الألفية الجديدة.

إن سنغافورة، بوصفها دولة صغيرة زميلة، يسعدها كثيرا أن توجه كذلك ترحيبا حارا إلى توفالو، العضو الذي انضم مؤخرا إلى الأمم المتحدة. ونأمل أن تنضم توفالو أيضا إلى محفل الدول الصغيرة.

ونظرا إلى أن نص خطابي تم توزيعه، فمن أجل توفير الوقت، لن أتلو النص الكامل.

إن قمة الألفية التي احتتمت منذ فترة وجيزة أكدت أن الأمم المتحدة، مهما كانت النواقص التي تشوبها، تظل المنظمة لا غنى عنها. والموضوع الغالب في الخطابات التي أُلقيت في الجلسات العامة كان الحاجة إلى إنعاش الأمم المتحدة وتزويدها بمعدات أفضل كي تتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين. إن تحدينا الفوري هو أن نستجيب بمتابعة ملموسة. وقد يكون هذا الكلام مجرد ذكر ما هو باد للعيان غير أن إنجازها لن يكون سهلا كما أنه ليس مكفولا.

لمقاومة بعض البلدان المتقدمة النمو للاعتراف بضرورة تغيير الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد العالمي.

غير أنني أعتقد أن التغلب على المقاومة قد يكون أسهل، كما قد يكون من الأيسر اتخاذ الخطوات العلاجية السريعة اللازمة، إذا كان هناك تحول في طريقة تفكير كلتا البلدين النامية والمتقدمة النمو. إن المناقشة الصريحة التي جرت بين الزعماء في المناقشات المتفاعلة، التي جرت في إطار المائدة المستديرة التي انعقدت حديثاً، قد شهدت تسليماً مشتركاً بأن الشمال والجنوب كليهما ينبغي لهما أن يجدا حلولاً جماعية لمشكلات التنمية. وكان هناك اتفاق على أن البلدين النامية ينبغي إسداء المساعدة لها لبناء القدرة على الاستفادة من قوى العولمة. وأشارت الاقتصادات المتقدمة النمو كذلك إلى أنها تواجه هي أيضاً مشكلات خطيرة يمكن أن تعزى إلى ضغوط العولمة. غير أنه لا يمكن أن يكون ثمة شك في أن مشكلات الجنوب أكبر حجماً، وتحتاج إلى انتباه أكبر. إن المشكلات الداخلية في بلداننا لا ينبغي أن تمد الشمال بأية ذريعة لتجاهل التزاماته الدولية الهامة.

واليوم هناك قبول مشترك بأنه لا يوجد بلد، مهما كانت درجته من التنمية، يستطيع أن يختار الخروج عن الاقتصاد العالمي أو أن يسلك طريقاً بمفرده. والمسألة بالنسبة للجميع هي اكتساب القدرة الوطنية على الاستفادة من منافع العولمة مع التخفيف من مضارها.

إن الأمم المتحدة تسلك الآن عقدها الرابع من التنمية. ويقتضي الأمر نظاماً جديداً لكلتا البلدين المتقدمة النمو والنامية إذا أريد أن تكون النتائج أقل مدعاة للخيبة الأمل بالقياس على ما كانت عليه في العقود الثلاثة الأولى. والمسألة بالنسبة للأمم المتحدة هي مساعدة البلدين النامية على الحصول على القدرات اللازمة للتعامل مع ضغوط العولمة وكبحها.

العملية هي تبين ما هو مشترك والتوفيق بين المصالح الوطنية المختلفة.

إن القرن العشرين قد شهد توتراً خلاقاً بين مجموعتين من المثل العليا يبدو أن بينهما تضارباً: سيادة الأمم الدول، من ناحية، والصياغة التدريجية للقانون الدولي والتنظيم الدولي، من ناحية أخرى. إن السيادة تنطوي على حق كل دولة في وضع قواعدها الذاتية لنفسها. ومع ذلك فإن الدول تتفاعل اليوم داخل شبكة من العلاقات المعقدة، والمؤسسات والأنظمة الدولية، تغطي طائفة دائمة الاتساع من الشؤون، وتنطوي على حد خطير من السيادة. إننا نعيش كل يوم مع هذا التضارب الظاهري.

غير أنه ليس علينا أن نختار بين المثاليين الأعلىيين اللذين عما السيادة المطلقة أو القانون الدولي والتنظيم الدولي المطلقين. فالمسألة الحقيقية هي كيف نوجد توازناً مناسباً للسير قديماً.

ولذا كان الأوان قد آن ليدعو الأمين العام إلى عقد قمة الألفية. ولدينا الآن توافق واسع في الآراء حول ما ينبغي أن نفعله لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

فالسؤال هو إذن: كيف نسير ابتداءً من هنا. وقد يكون الأخذ بنهج أضيّق ولكن أشد تركيزاً هو الحل العملي الوحيد لكثير من المسائل التي تبدو مستعصية. ولكنني لا أقلل من قيمة التعقيدات التي سيصادفها وضع هذا الحل موضع التنفيذ. وسمحوا لي بأن أضرب مثلاً على التعقيدات بالإشارة إلى اثنتين من المهام الأساسية للأمم المتحدة: التنمية والأمن.

فبشأن التنمية وقعت النداءات السابقة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد في أذن صماء. غير أن المأزق الذي انحشرت فيه المفاوضات بين الشمال والجنوب خلال العقود الثلاثة الماضية أو ما يقرب من ذلك كان العاقبة المباشرة

وفي هذه العملية سيحتاج الأمر إلى تغييرات هيكلية داخلية صعبة لكفالة أن تكون السياسات والمؤسسات متمشية مع خير الممارسات الدولية. وهذه المعايير هي اليوم غريبة على نطاق واسع، ولكن يمكن وينبغي أن تكون موضوع مفاوضات دولية. من المحتم أن تتجنب البلدان المتقدمة النمو وصفة عقيدة أساسها "أن مقاسا واحدا يصلح للجميع". وكما اقترح الأمين العام، يمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بدور الوساطة في المفاوضات بحيث لا تجري على أساس فئات منحازة إلى الحلول المتطرفة. وبدلا من ذلك تستطيع الأمم المتحدة أن تساعد على حلول قائمة على نظرية "أكسب وكسب" في كلتا البلدان المتقدمة النمو والنامية.

وقد شاهدنا خلال التاريخ صراعات قمعية داخلية وفضائح ضد حقوق الإنسان ترتكبها دولة ضد شعبها. والفرق اليوم هو أنه مع ظهور التكنولوجيا والاتصال الفوري من خلال التلفزة والإنترنت ودور المنظمات غير الحكومية، يعرف العالم كله فوراً بحدوث هذه الصراعات والفظائع. والقليل جدا منها يعتبر حالات محلية محضة أو إقليمية محضة. ومعظمها ينظر إليه باعتباره حالات أصبحت دولية. وإثارة غضب الجماهير هذه تؤدي إلى توقعات بوجوب تدخل المجتمع الدولي. وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى تزايد الضغوط على الأمم المتحدة ومجلس الأمن لاتخاذ خطوات تدخلية، مما يخضع قدرة الأمم المتحدة لاختبار عسير ويوقع ضغطا على مواردها. والمعضلة هي: كيف تستطيع الأمم المتحدة أن تستجيب لهذه الضغوط إذا كان الأعضاء غير راغبين في إمدادها بما يلزم من موارد.

وإذا حاولت الأمم المتحدة أن تكون انتقائية، كيف يمكن أن تدرأ عنها الاتهامات بأنها تمارس الكيل بصاعين؟

في ١٩٩٥ استخلص الأستاذ بول كنيدي، من جامعة ييل، الذي كان يرأس فريقا من العلماء استخدمتهم أمانة الأمم المتحدة لدراسة مستقبل المنظمة، أن الدول الأعضاء تواجه قرارا عاجلا: إما تخفض طلباتها عن كاهل الأمم المتحدة، مما يوفر لها فرصة معقولة من مواصلة نشاطها بقدر أقل، في حدود الموارد المتاحة حاليا، أو توسيع الموارد

وفي هذه العملية سيحتاج الأمر إلى تغييرات هيكلية داخلية صعبة لكفالة أن تكون السياسات والمؤسسات متمشية مع خير الممارسات الدولية. وهذه المعايير هي اليوم غريبة على نطاق واسع، ولكن يمكن وينبغي أن تكون موضوع مفاوضات دولية. من المحتم أن تتجنب البلدان المتقدمة النمو وصفة عقيدة أساسها "أن مقاسا واحدا يصلح للجميع". وكما اقترح الأمين العام، يمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بدور الوساطة في المفاوضات بحيث لا تجري على أساس فئات منحازة إلى الحلول المتطرفة. وبدلا من ذلك تستطيع الأمم المتحدة أن تساعد على حلول قائمة على نظرية "أكسب وكسب" في كلتا البلدان المتقدمة النمو والنامية.

بيد أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تعمل في عزلة. فالأمم المتحدة لها دور تؤديه لكفالة أن تقوم المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، بتنسيق جهودها وبالعامل كفريق واحد. وليس هناك مؤسسة تحتل مركزا أفضل من الأمم المتحدة لفعل ذلك. فالأمم المتحدة هي المحفل الطبيعي للحوارات المنتظمة بين المنظمات المتعددة الأطراف لتنسيق البرامج التي من شأنها أن تساعد الأمم النامية على بناء القدرة ويمكن أن تساعد الأمم المتحدة كذلك في جعل عمليات اتخاذ القرار في تلك المنظمات أكثر شفافية وعلى أن تكون ثمة مزيد من المشاورات والشمول.

وإذ أنتقل إلى الأمن لأقول إنه من الواضح أن انتهاء الحرب الباردة لم يكن معناه نهاية الصراع الدولي. وخلال السنوات الإحدى عشرة منذ نهاية ١٩٨٩، عند سقوط حائط برلين، رخص مجلس الأمن بحوالي ٤٠ عملية لحفظ السلام. ولكن في السنوات الاثنتين والأربعين السابقة لم يخصص إلا بسبع عشرة عملية. وكان من المقدر أن المجموع التراكمي لميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام من

ومن حسن الحظ أن فريق الإبراهيمي أتى بمجموعة من التوصيات الملموسة التي، عندما تطبق، ستنفخ عزمنا جديدا هاما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وباختصار شديد دعا الفريق إلى أن الأمم المتحدة، إذا ما قررت أن ترسل قوة لحفظ السلام لمساندة السلام، ينبغي نشر حفظة السلام بسرعة مع تزويدهم بقوة رادعة موثوق بها، وأن يرخص لهم، بموجب صلاحيات متينة، بالقيام بمهمتهم وبالدفء عن أنفسهم. ولا يمكن تفادي المآسي التي صاحبت عمليات حفظ السلام في الماضي ولا عندئذ. وما يستتبعه ذلك هو أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تزود بالموارد اللازمة، بما في ذلك حفظة سلام أفضل تدريباً وأفضل عتادا، وأن يتلقوا سندا أفضل من مقر الأمم المتحدة - لا سيما إدارة موسعة لعمليات حفظ السلام. ويجب على الدول الأعضاء من جانبها أن تكون لديها الإرادة السياسية لمساندة الأمم المتحدة سياسيا وماليا وتشغيليا.

أظن أي قلت ما فيه الكفاية للتنبؤ به بأن نهجا مركزا ليس بالضرورة نهجا أسهل أو أقل تعقدا، لكنني أعتقد أنه الطريق العملي الوحيد للسير قدما.

إن تقرير الأمين العام لقمة الألفية كان مقصودا منه أن يكون إرشادا لعمل، وينبغي استعماله على وجه نشط على هذا النحو، وليس مجرد مدحه ثم نسيانه. لقد اتخذنا الخطوة الأولى في قمة الألفية بمساندة كثير من المقترحات الواردة في التقرير وإقرارها على صورة إعلان الألفية. والتحدي الحقيقي الآن هو تحقيق الوعود الطموحة والواسعة النطاق التي التزمنا بها إزاء العالم.

من أين تأتي الموارد المادية والمالية والبشرية للوفاء بوعودنا؟ من الواضح أن الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها في حد ذاتها لا تملك تلك الموارد. ولا يمكن للأمم

المتاحة حتى تستطيع الأمم المتحدة من مواجهة ما رآه الأستاذ كنيدي طلبات متزايدة حتما من الدول الأعضاء غير القادرة على مجاراة وتيرة سير التكنولوجيا ونمو السكان والضغوط البيئية للقرن الحادي والعشرين. واستخلص من ذلك أنه في ضوء الظروف العالمية يكون اختيار توسيع الموارد هو الاختيار الأقرب للحكمة.

وهناك الآن توافق متزايد في الآراء على أنه من المهم كفاءة موارد وافية للأمم المتحدة لأنشطتها الجارية والمستقبلية لحفظ السلام. والمناقشات حول الكيفية التي يمكن بها إيجاد ذلك جارية فعلا، وسنغافورة تؤيدها. غير أنه يجدر بنا ألا ننسى أن أية محاسبة حذرة يجب أن تتعامل بمواجهة صريحة للكيفية التي تتخذ بها المقررات بشأن عمليات حفظ السلام. وهنا ينبغي أن نكون نزهاء. فليس هناك ساحة مستوية للعب فيها. ففي معظم الأحيان يتخذ المقررات في الواقع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. أما الباقون منا فعليهم أن يدفعوا مستحقاتهم، ولكن ليس لهم إلا قول واهن في اتخاذ المقررات.

وعلى ذلك عندما نستعرض الجدول الحالي للألصبة التي تدفع لحفظ السلام نأمل أن يقوم مجلس الأمن كذلك باستعراض إجراءاته المعمول بها حاليا في اتخاذ المقررات.

إن التطورات الحديثة العهد في أفريقيا تذكير رزين بالحاجة إلى القيام بفحص عاجل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن مجلس الأمن قد اجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات خلال قمة الألفية لمناقشة الحاجة إلى كفاءة دور فعال له في حفظ السلم والأمن الدوليين، خصوصا في أفريقيا. ومن دواعي الأسى أنه، فيما عدا وصفا عاما، لم تسفر قمة مجلس الأمن عن أية مقترحات ملموسة أو التزامات بمزيد من الخطوات. إن المجلس فيما أعتقد يستطيع وينبغي له أن يتصرف على نحو أفضل مما فعل.

وفي هذا الصدد تحبذ الجمهورية القيرغيزية تعزيز الفعالية الشاملة للأمم المتحدة وتعترف بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون منظمة موجهة نحو الحصول على نتائج. وتؤيد قيرغيزستان التدابير الرامية إلى تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة مزودة بإدارة أقرب إلى الكمال، ومهيكله بنظام جيد، بحيث تكون أفضل استعدادا لمواجهة الأزمات الإنسانية والسياسية.

إن قيرغيزستان، تؤكد على أهمية الأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية للمجتمع البشري، تؤيد الطابع العالمي لإصلاح هذه المنظمة، الذي ينبغي أن يشمل جميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن. إن الجمهورية القيرغيزية، إذ تؤيد موقفها بشأن التوسع الكمي في مجلس الأمن في كلتا الفئتين، ترحب بتمثيل جغرافي واضح لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقبل عقد من الزمان اختارت قيرغيزستان، كهدف لها، إقامة مجتمع ديمقراطي منفتح واقتصاد قائم على مبادئ السوق الحرة. واليوم يمكننا أن ننظر إلى الوراء إلى سنواتنا العشر الأولى بشيء من الارتياح. بيد أن احتياجات الإرهابيين الدوليين في الجزء الجنوبي من الجمهورية القيرغيزية في ١٩٩٩، وفي آب/أغسطس من هذا العام، قد بينت أن الديمقراطيات الجديد هشة جدا. وتشهد هذه الأحداث أيضا بأن للمنظمات الإرهابية الدولية نية معقودة على ارتكاب أنشطتها الإجرامية، مستعملة في ذلك أراضي دول آسيا الوسطى. وينبغي تبيين هذه الأفعال على حقيقتها: وهي أنها جزء من الخطة العالمية للإرهاب الدولي، وأن عرضها الصريح زعزعة الاستقرار في منطقة واسعة.

ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى لتلك التحديات. وأصبح من الواضح جدا أن الإرهاب يمثل تهديدا للمجتمع الدولي كله، الذي يمكنه وينبغي له أن يتخذ ما

المتحدة أن تفعل كل شيء بقدرتها الذاتية. وكما يوضح ذلك تقرير الألفية، فإن الجهد الطويل الأمد للإتيان بالحل ينبغي أن يكون جهدا متقاسما - تتقاسمه الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى والجهات الفاعلة الأخرى الهامة، مثل الشركات والمنظمات غير الحكومية. عندئذ، وعندئذ فقط، ستكون هناك فرصة للنجاح.

إن قمة الألفية قد أوجدت أساسا طيبا لتبدأ عليه عملية المفاوضات العملية التي ستؤدي إلى حلول حقيقية، لا إلى اتخاذ مواقف سياسية لن يكون من شأنها إلا زيادة تعقد مسائل معقدة من قبل. وعلينا أن نبدأ من مكان ما. وإني أقترح أن نبدأ هنا والآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيدة ألميرة ابراموفا، رئيسة وفد قيرغيزستان.

السيدة ابراموفا (قيرغيزستان) (تكلمت

بالانكليزية): أود يا سيدي، في البداية، أن أنتهز هذه الفرصة لأهنتكم على انتخابكم رئيسا لجمعية الألفية التاريخية، وأن أتمنى لكم كل نجاح في مهمتكم الكبيرة. وأثني كذلك على السيد غوريراب على قيادته الماهرة خلال الدورة الرابعة والخمسين.

ويرحب وفدي بتوفالو، بوصفها أحدث عضو في الأمم المتحدة.

إننا شهدنا جميعا قمة الألفية التاريخية التي اجتمع فيها عدد لم يسبق له مثيل من رؤساء الدول والحكومات لمعالجة القضايا المتعلقة بمستقبل البشرية. وكرر زعماء كثيرون أن مستقبلنا رهن بجهودنا المشتركة لتحسين البشر، وأن الأمم المتحدة كانت دائما، ولا تزال، محفلا فريدا له، بفضل طابعه العالمي، تفويض بحل المشكلات العاجلة التي هي مشكلات السلام والأمن والتنمية.

الدولي. وتلعب الأمم المتحدة أهم دور في هذه العملية. إن الجمهورية القيرغيزية تتخذ الخطوات اللازمة لإنشاء نظام دولي من التدابير لمكافحة الإرهاب وغيره من أشكال التطرف. وفي هذا الصدد ننظر باهتمام إلى مبادرة أوزبكستان إلى إنشاء مركز دولي مضاد للإرهاب داخل منظومة الأمم المتحدة.

والجهود التي تبذلها قيرغيزستان وغيرها من دول آسيا الوسطى في النضال ضد الإرهاب الدولي والتطرف الديني والسياسي والاتجار غير المشروع في المخدرات، لن تكفل بنجاح بدون تطبيع الحالة في أفغانستان. ونحن نعرب عن الأمل بأن تتخذ تدابير فعالة للتحسين الحاسم للأوضاع في أفغانستان. ومن الأهمية بمكان كفالة المضي بتنمية هذه الأشكال من النشاط المشترك. وبالإضافة إلى ذلك فإن الجمهورية القيرغيزية، إذ تعرب عن تطلعها الصادق إلى العمل على عودة السلم سريعا إلى أفغانستان والاستقرار إلى المنطقة كلها، تؤكد استعدادها لأن تجعل أراضيها متاحة لعقد مؤتمر للسلام في أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن قيرغيزستان، مدفوعة برغبتها في تقديم إسهامها الذاتي لجهود المجتمع الدولي لإيجاد مستقبل مأمون وخال من السلاح النووي، ماضية بالسير قدما في طريق مساهمتها الفعالة جدا في إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في آسيا الوسطى. ونرحب بمساعدة الأمم المتحدة على تحقيق تلك المبادرة. ونعرب عن أملنا في أن تتم بلدان آسيا الوسطى بنجاح العمل على صياغة معاهدة تستجيب لمصالح الشعوب في المنطقة ومصالح المجتمع الدولي كله.

إن مسألة معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لا يمكن تجنبها عندما يجري الحديث عن الأمن العالمي. فهذه المعاهدة الموقع عليها في ١٩٧٢ قد أصبحت حجر زاوية أساسيا للاستقرار الاستراتيجي. وفي هذا الصدد

يلزم من تدبير في مكافحة هذا الشر. إن النضال ضد الإرهاب ينبغي القيام به على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

إن قيرغيزستان قد ساهمت في تعزيز توافق الآراء العالمي على مكافحة الإرهاب الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، وابتداء من هذا العام، أصبحت قيرغيزستان طرفا في ثلاث اتفاقيات دولية رئيسية وفي بروتوكول واحد ضد الإرهاب. وتعمل قيرغيزستان في الوقت الحاضر على أن تصبح طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي أقرتها الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وفي الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي أصبح باب التوقيع عليها مفتوحا في هذا العام.

ومن الخطوات الهامة نحو تعزيز الأمن الإقليمي عقد قمة رؤساء الدول الأعضاء في مجموعة شنغهاي الخمس، التي أخذت تكتسب طابعا نهائيا. وأنشئت مجموعة بيشكيك في إطار محفل شنغهاي. وهذا الفريق من الهيئات العاملة على إنفاذ القانون وتقديم خدمات خاصة من البلدان الأعضاء يقوم بتنسيق أعمال لبلداننا لتوقي ومواجهة جميع مظاهر الإرهاب الدولي والتطرف والانفصالية والاتجار غير المشروع في المخدرات وتهريب الأسلحة والمهجرة غير المشروعة وغيرها من أنواع النشاط الإجرامي. ويجري في الوقت الحاضر إنشاء مركز مكافحة الإرهاب التابع لدول شنغهاي الخمس، ومقره في بيشكيك.

إن اجتماع بيشكيك لرؤساء دول قيرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان والمندوب الخاص لرئيس الاتحاد الروسي، الذي عقد يوم ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠، قد دل على العزم الإجماعي لدول آسيا الوسطى وروسيا على العمل معا لاستئصال تهديد الإرهاب في أراضيها. ونحن نعتقد أن جهود بلداننا سيساندها المجتمع

لمساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى المساهمة الكاملة في الاقتصاد العالمي.

إن إقامة نظام موحد للنقل أمر هام بصفة خاصة لآسيا الوسطى، الواقعة بعيدا عن الطرق البحرية الرئيسية. وتعمل قيرغيزستان على وضع وإنجاز مشروعات كبيرة ذات أهمية إقليمية، مثل إنشاء نظام نقل موحد للوصول إلى الأسواق الخارجية وأنظمة حديثة للاتصالات. ولن يؤدي ذلك فقط إلى رفع مستوى النظام العالمي للنقل بتخفيض المسافات واختصار الوقت اللازم للنقل، بل سيعطي كذلك زخما قويا جدا للتنمية الاقتصادية بفضل التوسع في الصادرات. وهذه المشروعات الكبيرة، مثل ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، المعروف باسم "تراسيكا" قد دخلت فعلا في مرحلة الوضع والإنجاز.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شهاب (ملديف).

إننا نساند ما جاء في تقرير الأمين العام من أحكام تتناول مسألة بناء "الجسور الرقمية". فمن الواضح أن التقدم الهائل في علم الحاسبات الإلكترونية والاتصالات اللاسلكية قد غير تغييرا جذريا صورة العالم. إن مشروع "سيلكسات" للاتصالات عن بعد قد وضع لغرض منع التهديد بتعطيل الإعلام بين البلدان. والغرض منه تسهيل دخول بلدان طريق الحرير الكبير، على خير وجه، في النظام العالمي للاتصالات عن بعد، من سلكية ولاسلكية.

إن الجمهورية القيرغيزية، إذ تعتقد أن الاستقرار ليس له جوانب سياسية واقتصادية فقط ولكن له أيضا منظور بيئي، قدمت إلى الأمين العام في هذه السنة صكوكها المتضمنة للتصديق على المعاهدات التالية الخاصة بالمسائل البيئية وللانضمام إليها: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ واتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود؛

ينبغي أن تؤكد من جديد اليوم دور تلك المعاهدة في تحقيق الأمن الدولي وحاجتنا إلى الالتزام بها على نحو صارم وإلى الامتثال لجميع أحكامها.

إن الجمهورية القيرغيزية تتطلع إلى تقديم إسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقيرغيزستان ممثلة في الوقت الحاضر في بعثتي حفظ السلام في سيراليون وكوسوفو. ويذهب بلدي إلى أبعد من ذلك ببذل جهوده لتوسيع إسهامه في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن أهم المشكلات بالنسبة لقيرغيزستان، الذي هو بلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية، هي مشكلات التنمية. والدور الأساسي في حل تلك المشكلات ينبغي أن يظطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن تنسيق المساعدة التي تقدم لأغراض التنمية الوطنية. وترحب الجمهورية القيرغيزية بالخطوات الحاسمة التي اتخذها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي ترمي إلى الإصلاح الهيكلي وإلى تخفيف العبء المالي الثقيل الذي يمكن أن يهدد إنجاز عدد من المشروعات الوطنية بشأن الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي.

وفيما يتعلق بمشكلات التمويل من أجل التنمية في سياق العولمة والتكافل، تسترعي قيرغيزستان الأنظار بصفة خاصة إلى التمويل اللازم لاستئصال الفقر. إن تقرير الأمين العام (A/54/2000) "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" قد بين أن الفقر هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الجنس البشري. وتخفيف الفقر، إذا جردناه من جميع عبارات البلاغة الاقتصادية المعقدة، يعني ببساطة إيجاد فرص عمل جديدة وأنشطة إنتاجية تمد الناس ليس فقط بالدخل وفرص العمالة، ولكن أيضا بالاحترام الذاتي وبأمل في مستقبلهم ومستقبل أولادهم. ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير خاصة

على وثيقتها المتضمنة مفهوما جامعا للمسائل الجبلية وعلى جهودها التي لا تكل في هذا المضمار.

إن فيرغيزستان تؤيد مبادرة جمهورية طاجيكستان لإعلان ٢٠٠٢ سنة للمياه العذبة في إطار الأمم المتحدة، ونأمل أن يساند المجتمع العالمي تلك المبادرة.

إن فيرغيزستان تواجه مشكلات في التعامل مع الكوارث الطبيعية وعواقبها التي تحدث بانتظام، خصوصا في المناطق الجبلية. إن الجمهورية القيرغيزية لها مصلحة مباشرة في مزيد من تعزيز القدرة الدولية على التعامل مع هذه الحوادث، بتكنولوجيات متخصصة متقدمة، لمواجهة جرائر الحوادث ولزيادة التنسيق بين خدمات الإغاثة التي تقدمها البلدان المختلفة.

وختاما أؤكد للرئيس أن الوفد القيرغيزي سوف يضطلع بدور نشط للغاية في تحقيق هدفنا الجامع المشترك: ألا وهو كفاءة نجاح أعمال جمعية الألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونورا بل موتسواهي توماس تابان، وزير الشؤون الخارجية ليسوتو.

السيد تابان (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة ليسوتو وشعبها أقدم أصدق تماننا للرئيس على انتخابه لترؤس الدورة الخامسة والخمسين، وأتمنى له كل نجاح في أداء مهامه. ونحن واثقون أن صفاته الشخصية والدبلوماسية والقيادية، سوف ترشدنا خلال هذه الدورة، وأؤكد له مساندتنا وتعاوننا في كل وقت. وسمحوا لي أيضا أن أثنى ثناء مستحقا تماما وأن أعرب عن شكرنا وامتناننا لخلفه، زميلنا الوزير ثيو - بن غويراب ممثل ناميبيا. ونحن نشكره بصفة خاصة على صفاته بوصفه رجل دولة، وعلى إرشاده القيّم وعلى تنظيمه الفعال خلال الأوقات الصعبة التي مرّت بها الدورة الرابعة والخمسون.

واتفاقية روتردام المعنية بإجراء الموافقة المسبقة عن علم لمواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية؛ واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

إن البرلمان القيرغيزي يعمل اليوم على التصديق على بروتوكول كيوتو، مساندة للفكرة التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره عن الألفية والتي تقول:

”ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي ليست مسألة حفظ واضحة بذاتها كما هي الحال في مسائل تلوث الشواطئ، أو احتراق الغابات، أو التوسع الصحاري، وإن كانت لا تقل إن لم تزد عنها أهمية“. (A/54/2000، الفقرة ٢٩٣)

وقد أضيفت الأنظمة الإيكولوجية للجبال إلى قائمة الأمين العام بأهم الشواغل المتعلقة بالأنظمة الإيكولوجية. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق للمجتمع العالمي على مساندته لمبادرة فيرغيزستان بإقراره خلال الدورة الثالثة والخمسين للقرار ٥٣/٢٤ بإعلان عام ٢٠٠٢ السنة الدولية للجبال. ونعرب عن الأمل بأن الالتزام بتلك السنة سيعزز حشد المجتمع الدولي للموارد الاقتصادية والتقنية والمالية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية. ونحو هذه الغاية تعرض الجمهورية القيرغيزية عقد مؤتمر دولي عن الغابات في فيرغيزستان عام ٢٠٠٢ تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتحضيرا للسنة الدولية للجبال ناشد الدول والمنظمات الدولية أن تولي مزيدا من الانتباه لمشكلات حفظ التوازن الطبيعي بين الأنظمة الإيكولوجية الجبلية وتنمية البلاد والمناطق الجبلية. ونحن نشي على منظمة الأغذية والزراعة، التي هي الوكالة القائدة لتحضيرات تلك السنة،

الفقيرة في العصر الرقمي، مما يجعلها تستخرج قيمة من العولمة بدلا من أن تقف محذرة في العولمة بينما تستخرج قيمة من تلك البلدان. إن التعليم يظل هو مفتاح إدراك هذه الأهداف. والواقع أن رسالتنا من ليسوتو هي: التعليم، التعليم، التعليم.

ومن الظواهر المزعجة للمجتمع الدولي، وخصوصا لأفريقيا، ظاهرة أن بقية العالم تنال مقدارا متزايدا من تدفق الموارد المالية بينما تظل احتمالات التنمية في أفريقيا تعرقلها التزامات لا تطاق لخدمة دينها. وتماما كما وضعنا استئصال الفقر في نقطة المركز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يقتضي الأمر كذلك إيلاء أهمية ماثلة لمشاكل الديون التي تتقل كاهل البلدان النامية. وفي رأينا أن ذلك من شأنه أن يكون إسهما حيويا في إدراك هدف تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون على دخل يقل عن دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

إن ليسوتو تدخل في فئة البلدان غير المؤهلة للحصول على تخفيف في ديونها بموجب الإطار القائم حاليا. وفي إعلان قمة الألفية تعهدنا بمنح مساعدة أشد سخاء للبلدان الفقيرة التي تزمع أن تستعمل مواردها لتقليل حدة الفقر وللتعامل على نحو شامل مع مشاكل ديونها. ونحن نحتاج إلى تحويل هذه التعهدات إلى واقع باتخاذ تدابير لتعجيل بالتخفيف من الديون مثل إلغاء الدين الرسمي على هذه البلدان والتوسع في مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديونية. من شأن هذا أن يساعدنا على أن نكفل بحلول عام ٢٠١٥ أن يتوصل معظم السكان إلى ماء الشرب المأمون، وأن يتم جميع الأطفال المنهج الكامل للدراسة الابتدائية، وأن تنخفض نسب البطالة بين شبابنا. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا على كبح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن يساعد الأطفال الذين يهتمهم هذا الوباء.

ويظل في أعناقنا دين كبير للأمين العام كوفي عنان على استمراره في قيادته الدافعة وتفانيه للمنظمة، وعلى جهوده التي لا تكل في تحقيق أهداف المنظمة.

إن قبول عضو جديد في منظمنا هو دائما لحظة سرور، وليس قبول توفالو استثناء من ذلك.

هذه الدورة الأولى من دورات الجمعية العامة في الألفية الجديدة توفر فرصة لنا للتفكير في التحديات والتحديات التي نواجهها بينما ندخل القرن الجديد، وهو قرن فتح الباب لثورة ستقوم الأجيال القادمة على الأرجح بوصفها بأنها كان لها أكبر وقع على الحضارة البشرية منذ ظهور التلفزيون والإذاعة والتلفزة. إن العالم يشهد فعلا ثورة في الأنظمة الإعلامية وفي إدراجها في حياة الرجال والنساء والأطفال، مما أدى إلى الأخذ بعبارة "عصر الإعلام". إن عصر الإعلام في القرن الحادي والعشرين آخذ بضرب جذوره، بينما يؤثر في حياة كل القطاعات من المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي.

وليس هناك من شك في أن تكنولوجيا الإعلام والعولمة قد أخذتا، بالنسبة للبعض، في تحويل الإمكانيات النظرية إلى واقع، بينما أدى استعمال الحاسبات الإلكترونية، والأنظمة المعتمدة على تلك الحاسبات، إلى تحسينات في الظروف الأساسية الصحية وإلى زيادات في الأعمار المتوقعة وزيادة في الكفاءة والإنتاجية، مما وفر إمكانيات هائلة في الاقتصاد وحقق الازدهار. ومع الأسف أن الأغلبية من الآخرين الذين تركوا خارج نطاق الازدهار لا يزالون يعيشون في ظروف الفقر المدقع، ويتعثرون في صراعات لا نهاية لها، ويكتسحهم وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى.

إن التحدي الذي يواجهه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين هو إزالة هذه الفروق بإدخال البلدان

يؤدي إلى أية نتيجة إلا إذا كنا عازمين على النهوض به مسلحين بما يلزم من التزامات سياسية ومن تضامن عالمي لتحقيق أهدافنا الإنمائية، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

إن حكومة ليسوتو تظل مدركة إدراكا قويا أن الإدارة السديدة للشؤون البيئية تتطلب جهودا متضافرة من جميع أعضاء المجتمع. ولذا أقمنا شراكات على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني لمعالجة مشكلات تدهور البيئة. ونعتقد أن البيئة قضية أهم من أن تترك في أيدي منظمة واحدة. وفي هذا الصدد نتطلع إلى عملية الاستعراض طيلة سنوات عشر التي سيقوم بها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي سوف تقاسم فيه خبراتنا مع نظرائنا في المجتمع الدولي كما أننا سنتعلم منهم.

وفيما يتعلق بالتنفيذ المتكامل والمنسق بين المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة وقممها، وبمتابعة هذه اللقاءات، فإن وفدي يعلق أهمية كبيرة على لقاءات الاستعراض لأنها توفر لنا فرصة لتقييم أدائنا وللنظر في الطريق الذي نسلكه أمامنا. كما أنها تنشط من جديد التزامنا السياسي بتحقيق أهداف التنمية العالمية. ولذا فنحن نشعر أن عملية الاستعراض ينبغي أن تستمر في القرن الحادي والعشرين، مع زيادة التأكيد على تقييم المنجزات والعراقيل.

وأسوة بعملة الاقتصاد، فإن عولمة حقوق الإنسان لا يمكن تفاديها. فالיום رسخت جذور حقوق الإنسان باعتبارها الشاغل المشروع للبشرية كلها. فإذا كان الأمر، كما اتفق عليه العالم في فيينا في ١٩٩٣، هو:

”إن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان هو شاغل مشروع للمجتمع الدولي“

إن حكومة ليسوتو قد جعلت تقليل الفقر الموضوع ذا أعلى درجة في التنمية في خطتها الوطنية الإنمائية السادسة والسابعة. وقد اتخذنا تدابير قوية لتقليل الفقر. وعلى أساس نظامنا الديمقراطي وبيئتنا السلمية قمنا بحملة جريئة لتعزيز الاستثمار في سبيل إنشاء العمالة. ويطيب لي أن أذكر أننا بدأنا نحراز نجاحا في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ونعتقد أن التعاون بين بلدان الجنوب أداة هامة لتنمية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية. ونحن في الجنوب الأفريقي، سعيا منا إلى هذا الهدف، أحرزنا تقدما متواضعا ولكنه مشجع فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، عن طريق التعجيل بدخول بروتوكول التجارة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في حيز النفاذ، وهو بروتوكول ينطوي على تعاون اقتصادي أعمق، واستثمارات وتجارة عبر الحدود، وحرية التحرك لعوامل الإنتاج وحرية الحركة للسلع والخدمات.

إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في بروكسل في العام القادم، يأتي في أوانه كما أنه ذو أهمية جوهريّة. ومنذ اعترفت هذه الهيئة، قبل بضع سنوات، بأن أقل البلدان نموا هي أفقر البلدان النامية، لم يحدث أي تحسن بعد في حالة الاقتصاد الضعيف لتلك البلدان، بل تزايد عددها من ٢٥ في ١٩٧١ إلى ٤٨ في ١٩٩٧.

ولذا نتطلع ليسوتو إلى المؤتمر، الذي سيستعرض الضغوط الداخلية على تنمية أقل البلدان نموا وكفاية تدابير المساندة الدولية في المجالات الحرجة للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون وإمكانيات الوصول إلى الأسواق والتجارة.

إن الحدث الدولي المشترك بين الحكومات الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في ٢٠٠١، لن

العرقى“ والحقد العنصري وأشكال جديدة من العبودية. ومن التحديات للأمم المتحدة تحديد أهداف واستراتيجيات عالمية تركز على ما يلزم من تدابير عاجلة وفعالة لإزالة التمييز العنصري والصراعات العرقية. لذا ترحب ليسوتو بعقد المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي سيعقد في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠١. إن هذا المؤتمر سيتيح فرصة لنا لنضع تدابير موجهة نحو العمل الفعلي، لتخليص العالم من هذه الآفات.

إن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل - من نووية وكيميائية وبيولوجية - لا يزال من أهم المهام التي تواجه الجنس البشري في القرن الحادي والعشرين، لأن تلك الأسلحة تظل تهديدا رئيسيا لسلام العالم. والسعي إلى تقليل الأسلحة وكذلك التحدي المائل في تحقيق نزع مستدام للسلاح يظان بذلك الحصن الوحيد ضد استعمال أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستعمالها.

وبينما نرحب بقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها النووية، إلا أن عدم اتفاقها على جدول زمني محدد لفعل ذلك أمر يؤسف له. والتحدي مائل في ترجمة هذه المساعي إلى أفعال ملموسة لإزالة جميع الأخطار النووية. وعلى ذلك نؤيد دعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمر دولي جديد بشأن إزالة الأخطار النووية كوسيلة لإحراز تقدم نحو أهدافنا المتعلقة بترع السلاح. ونظلمقتنعين أيضا بالحاجة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مخصصة لترع السلاح، ونرى ذلك أمرا مستصوبا.

وبفضل جهود جميع الفاعلين، سواء الحكوميين منهم وغير الحكوميين، بدأ العالم يشهد نتائج ملموسة بينما يتناقص ببطء إنتاج الألغام الأرضية والتجارة فيها واستعمالها، مما يخفف من عدد الإصابات. غير أن ذلك

إن ذلك يستلزم اتخاذ نهج أقرب إلى الناحية العملية في تبين الحالات المرتبطة بهذا الموضوع التي تتطلب حماية البشرية بما فيها الحالات التي أثمرت فيها دولة أو تفككت أو صالها.

ومن ضمن التطورات الواعدة بالخير بينما نبدأ القرن الجديد تزايد توافق الآراء في العالم حول الحاجة إلى وقف الإفلات من العقوبات، وذلك بإنزال العقاب بمن هم مسؤولون عن جرائم إبادة الجنس، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، كما يدل على ذلك عدد الموقعين وعدد التصديقات على نظام المحكمة الجنائية الدولية. إن قوة الزخم هذه قد أنعشت أملنا في تحقيق سلام وفي إنهاء استمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان. إن تصديق ليسوتو على النظام المذكور إنما هو دلالة جديدة واضحة على التزامنا بحماية حقوق الإنسان ومحاكمة جميع من يرتكبون انتهاكات خطيرة لتلك الحقوق.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة، لا بد من تذكيرنا بأن هدف تحقيق المساواة بين الجنسين لا يزال بعيد المنال وعلى الرغم من توقعات متشائمة، وعلى الرغم من تقييمات مختلفة لمنجزات الدورة الاستثنائية المعنية بالمرأة، فإن الوثيقة الختامية التي أقرها مؤتمر بيجين + ٥ والتي تقترح اتخاذ سلسلة من التدابير والمبادرات في ١٢ مجالا حرجا تم تبينها في بيجين، إنما هي دلالة على أن المجتمع الدولي يلتزم التزاما جديدا بحقوق المرأة، وتنفيذ المعايير الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا يزال أمرا ذا أهمية جوهرية لبلوغ الأهداف المرسومة في بيجين.

وبينما تقرب التكنولوجيا بين شعوب العالم بعضها من بعض، مما يزيل الحواجز السياسية وغيرها، يستمر التمييز العنصري وكرهية الأجانب وغير ذلك من أشكال عدم التسامح في تحريب المجتمعات، وهي أشكال يمثلها ”التطهير

تلك التحديات هائلة تتطلب التزام أفريقيا بالاستقرار وسيادة القانون، ولكن فوق كل شيء، تقتضي إرادة سياسية قوية من الأفارقة أنفسهم وموارد من المجتمع الدولي لتعزيز الحكم الديمقراطي وردع المحاولات لقلب ذلك الحكم بل لإعادة الحكومات الديمقراطية إلى دست الحكم حيثما تكون قد قلبت بوسائل غير مشروعة.

ونحن في ليسوتو لدينا خبرة مريرة في محاولات لقلب حكومة منتخبة انتخابا شرعيا وديمقراطيا. وبفضل شركائنا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أعيد النظام إلى ليسوتو وتوسعت الحكومة بقوة إلى تطبيق برنامج لإعادة البناء، يتضمن إيجاد مناخ من المصالحة السياسية، يمكن أن تركز عليه عملية تثبيت المكاسب الديمقراطية والثقافة الديمقراطية، وتظل حكومة ليسوتو ملتزمة التزاما كاملا بتنمية ثقافة للديمقراطية، والحكم السليم وتطبيق حقوق الإنسان والدستورية. ومساعدة المجتمع الدولي تظل أمرا لا غنى عنه لنجاح هذه الجهود. ولذا فنحن نقف بقوة خلف الموقف الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والكمونولث بأن تنكر على الحكومات التي وليت الحكم بوسائل غير مشروعة أن تشارك في مجالسنا. وينبغي أن يشمل ذلك مجالسنا في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية التي تتخذها حكومة أنغولا لتحقيق الاستقرار في الحالة في هذا البلد، فالسلم لا يزال بعيد المنال بالنسبة إلى شعب أنغولا بسبب عدم قيام جونا سافيمي بتنفيذ بروتوكول لوساكا. ونحن نحث المجتمع الدولي على احترام جميع قرارات الأمم المتحدة ضد يونيتا، وعلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة لكفالة التنفيذ الفعال للعقوبات ضد يونيتا.

ونناشد جميع الأطراف في الصراع الكونغولي أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار،

ينبغي ألا يؤدي إلى أي تمهون، حيث أن الدلائل لا تزال تظهر على استعمال الألغام في بعض مناطق الصراع خصوصا في أفريقيا. إننا نتطلع إلى يوم يصبح فيه العالم خاليا من تلك الأسلحة كما أننا نهيئ بجميع من يستمرون في استعمال الألغام وكذلك بمن يظلون خارج اتفاقية حظر الألغام الأرضية، أن يراعوا الزخم الدولي والإقليمي المتنامي بسرعة، في سبيل حظر تلك الأسلحة.

إن ليسوتو تؤيد عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها، الذي سيعقد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠١، كما يقضي بذلك القرار ٥٤/٥٤ الصادر عن الجمعية العامة. ونشاط الرأي القائل بأن نتيجة هذا المؤتمر ينبغي أن تكون خطة عمل عالمية، ذات جداول زمنية محددة، لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بقضايا مثل مدونات السلوك، والتدابير التشريعية والتنظيمية، والتحكم والرقابة، والتنفيذ، والشفافية، وإجراءات وآليات تقفي تلك التجارة.

إن انتشار الصراعات المسلحة في أفريقيا لا يزال يعرقل الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الافتقار إلى الإرادة السياسية لإيجاد حلول دائمة لما يجري من صراعات ولنشوء صراعات جديدة، لا يزال يقوض فعلا الأنشطة الإنتاجية لتلك البلدان وكذلك يواصل الحث في البنية الأساسية الاجتماعية الضعيفة الموجودة في كثير من البلدان. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة والماس وغير ذلك من الموارد الطبيعية، وكذلك تحويل الموارد من مجال التنمية إلى الأنشطة العسكرية، ما برحا ينفخان في نار هذه الصراعات مما يقوض الديمقراطية والتنمية.

والتحدي أمام أفريقيا لا يزال هو إدارة الصراعات وفضها، وتفادي الحرب وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. إن

السيد كيوتا (بالاو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أحاطب هذه الهيئة بالنيابة عن حكومة جمهورية بالاو وشعبها. إن الرئيس كونيوو ناكامورا يرسل تحياته الحارة ويتمنى لكل واحد مداوات ناجحة خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ويود كذلك أن يهنئ أحدث عضو في الأمم المتحدة وأن يرحب به وهو جارتنا وصديقتنا الطيبة في المحيط الهادئ، توفالو.

وخلال قمة الألفية التي انتهت مؤخرا عاجلنا كثيرا من المسائل العالمية التي تثير مشكلات وتنطوي على تهديدات للجنس البشري على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. ويجب أن ينظر بجدية في هذه المشكلات في هذه الهيئة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، لإيجاد حلول لها أو علاجات لتخفيف الآلام التي تفرضها على عالمنا وعلى شعوبه. وهذه المشكلات - التي تتراوح ما بين الجوع والفقر والسل والملاريا وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاحترار العالمي وتدهور البيئة وتعرضها للأضرار - ليست فقط مسؤوليات البلدان أو الأقاليم الأكثر تضررا بها؛ ذلك أن كل عضو في المجتمع الدولي ينبغي أن يؤدي دوره كي يسلم الكوكب وسكانه من هذه القوى الهدامة.

واليوم نعيش في حقبة بلغ فيها إنتاج الأغذية أعلى مستوى له في جميع الأوقات. والتكنولوجيا المتقدمة في مجال إنتاج الأغذية، والطرائق المحسنة في الفلاحة والزراعة أصبحت سهلة التناول ويمكن تطبيقها بنجاح على مناطق واسعة لا تصلح من الناحية التقليدية للزراعة والفلاحة.

وفي سياق ممثل، يمكن وينبغي التقاسم العالمي للبحث والإعلام الطبيين. وترتفع الأصوات بقوة في كثير من البلدان النامية منادية بنهج متكامل في التدخل ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. أما المشروعات التعاونية في البحوث الصحية التي تركز على بيولوجيا هذا المرض وعلى إيجاد

وتساند عملية الحوار الداخلي، بوساطة السير كيتوميلي ماسيري ممثل بوتسوانا.

ونؤيد جميع التدابير الرامية إلى إنهاء الاتجار غير المشروع بالماس في سيراليون، ونصفق للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجهودها الرامية إلى إرجاع السلم إلى ذلك البلد. ومما يسعدنا أن نرى وقف القتال بين إثيوبيا وإريتريا، وندعو كلا الطرفين في هذا الصراع إلى مضاعفة جهودهما من أجل تحقيق سلام دائم. ونحث كذلك جميع الجماعات المسلحة في بوروندي على المساهمة الفعالة والكاملة في المفاوضات الرامية إلى تسهيل التوصل بسرعة إلى عقد اتفاق لوقف إطلاق النار، وإلى اتفاق شامل للسلام. ونتطلع إلى إنهاء العملية الجارية في الصحراء الغربية حتى يتاح لشعب هذا البلد أن يقرر بحرية مستقبله الذاتي.

ونؤكد من جديد حق شعب فلسطين في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، ونحث الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط على مضاعفة جهودها لإيجاد سلام دائم في الشرق الأوسط.

إن الاختبار الحقيقي للأمم المتحدة في هذا القرن هو تحديد المدى الذي تكون مستعدة للذهاب إليه في معالجة هذه التحديات والمدى الذي ستذهب إليه في تحويل الوعود إلى حقيقة، مما يمكن الأغلبية العظمى من شعوب العالم من تحقيق إمكاناتها وتطلعاتها. وبينما نقدر ضخامة هذه التحديات نحتفظ بثقتنا بمقدرة الأمم المتحدة على حل المشكلات العالمية وفي تأييدها العالمي الواسع، وفي قدرتها على مساندة وإعادة تأكيد قيمنا المشتركة المتمثلة في السلام والإنصاف والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هيرسي كيوتا، رئيس وفد بالاو.

وخلال قوة الألفية قدمنا كذلك مسائل مؤسسية جديدة بأن ينظر فيها بجدية أعضاء هذه المنظمة كلهم. وقد أثار بالالو مسألتين إضافيتين خلال القمة: العضوية المفتوحة والمساهمة التمثيلية في جميع هيئات الأمم المتحدة. وتقاوسنا كهيئة عن اتخاذ عمل بشأن هاتين المسألتين أمر ينافي ويضير أهداف الأمم المتحدة تماما.

وفيما يتعلق بالعضوية المفتوحة، تعتقد بالالو أن أي دولة تفي بالتعريف التقليدي والقياسي للدولة المستقلة ينبغي أن يسمح لها بأن تصبح عضوا في الأمم المتحدة. ونحو تحقيق هذه الغاية فإن موقف جمهورية بالالو هو أن إسهامات تايوان في المجتمع العالمي خصوصا في البلدان النامية، تجعل جمهورية الصين في تايوان مؤهلة جدا للمشاركة الكاملة في الأمم المتحدة بوصفها عضوا تام العضوية. فنحن نؤيد بشدة العضوية الكاملة لجمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة ونناشد جميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة أن تساند ذلك.

إن هذه الهيئة قد أنجزت منذ مولدها قبل خمسة وخمسين عاما إنجازات لا حصر لها تتعلق برفاه وأمن هذا الكوكب وسكانه. وأنشئ كثير من الأجهزة والهيئات داخل الأمم المتحدة، وأعيد تنظيم بعضها منذ ذلك الوقت لتعزيز مقاصد وأهداف هذه المؤسسة ودفع عجلتها إلى الأمام.

بيد أن هناك جهازا هاما جدا في منظمة الأمم المتحدة، هو مجلس الأمن، ظل في حكم الهيئة التي لم يطرأ عليها أي تغيير منذ مولدها. وتعتقد بالالو صادقة أن هذا الجهاز الهام ينبغي إعادة تنظيمه وإعادة هيكلته لزيادة طائفتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين فيه، في سبيل تعزيز عمل المجلس وفعاليته. ولذا نساند ونعزز إعلان الألفية، الذي يعرب عن التصميم على تكثيف جهودنا لتحقيق إصلاح أشمل لمجلس الأمن.

أدوات لتوقيه والتحكم فيه - بما في ذلك التشخيصات والعقاقير والطعوم - فيجب كذلك أن تكون متاحة وفي متناول كثير من بلدان العالم الثالث التي تنوء تحت عبء هذا المرض. وبوصفنا مجتمعا عالميا تقع عليه مسؤولية أمن الجنس البشرية، ينبغي أن نواجه الخطر الفعلي المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأن نعمل جماعة لاستئصال هذا المرض الوبيل.

هناك أنشطة بشرية غير متحكم فيها وغير منظمة قد أثرت وستستمر تؤثر في نظامنا الإيكولوجي، مما يعرض للخطر بقاءنا نفسه. والاحترار العالمي ظاهرة صعبة ومعقدة علميا. وحتى اليوم، لا يزال العلماء منقسمين حول هذه المسألة، خصوصا حول أسبابها وعواقبها. فبينما يوافق البعض على أن انبعاث غازات الدفيئة والأنشطة البشرية والصناعية مسؤولة عن التغير المناخي وعن الاحترار العالمي، يقول آخرون بأن، التغيرات تحدث طبيعيا، وبأن أيًا من هذه الأحداث لن يكون له آثار دائمة لأن الأرض لها إمكانية رد فعل قوية تمكنها من الارتداد عن آثار تلك التغيرات.

بيد أن بالالو، بوصفها بلدا جزريا صغيرا في المحيط الهادئ، قد شهدت الوقع الفعلي وشعرت به لارتفاع مستوى البحر ولأنماط في المناخ لم تكن متوقعة ولارتفاع هائل في درجة حرارة ماء البحر، وكل ذلك علامات ومؤشرات على الاحترار العالمي وعلى التغير المناخي. إن كثيرا من البلدان الجزرية في العالم كله قد مستها هذه التغيرات الكارثية. فلنقم، بوصفنا زعماء للعالم، بالعمل فرادى وجماعات، نحو إيجاد حل فعلي للاحترار العالمي. وخطة هذه المهمة الهامة وأساسها واردة في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ وفي بروتوكول كيوتو. فلنؤد أدوارنا.

العلميين والباحثين في سائر الدول الأعضاء، لاستعمال هذا المرفق، ما دما نعمل جميعا نحو هدف مشترك هو حفظ بيئتنا واستعمالها لتحسين أوضاع البشرية.

إن مشروع بالاو لإقامة مركز دولي للأجرف المرجانية مثال واضح على التعاون بين الأمم المتقدمة النمو والنامية على تعزيز التنمية المستدامة. لقد أتاحت الموارد والآليات المالية، والمرافق البيئية ونقل التكنولوجيا السديدة، والتعاون وبناء القدرة، لمساندة هذه المبادرة الهامة.

إن جمهورية بالاو ماضية بمواجهة التحديات وهي تتحدى كل دولة عضو أن تبني على إنجازات السنوات الثماني الأخيرة التي مرت منذ قمة ريو، وأن تنظر بروح ناقدة إلى المشكلات التي لا تزال تواجهنا والالتزام بالتزامات ثابتة الجأش لإحراز مزيد من التقدم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في كمبوديا، معالي السيد هور نامغونغ.

السيد نامغونغ (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد مملكة كمبوديا يطيب لي بصفة خاصة أن أوجه من خاللكم، يا سيدي نائب الرئيس، أحر تهانتي على انتخاب السيد هاري هولكيري رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وهل لي أن أوجه أيضا تهانتي للسيد ثيو - بن غوريراب، رئيس الدورة الرابعة والخمسين، على زعامته الفذة وقيادته الناجحة لعمل تلك الدورة. ونقدم تهانتي مماثلة للأمين العام كوفي عنان على جهوده الرائعة التي لا تكل التي بذلت من أجل السلام والتنمية في العالم. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بتوفالو، في المنظمة، وبتوجيهه هانئ صادقة من وفد كمبوديا إليها. إن وجود توفالو بين ظهرانينا سيضيف مصداقية جديدة لمنظمتنا.

والإصلاح لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اتفقنا جميعا على صيغة مشتركة لزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وترى جمهورية بالاو كذلك أن أي زيادة في العضوية الدائمة في مجلس الأمن ينبغي أن تعكس إسهام الدولة العضو المعنية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومقدرتها على القيام بكفاءة بتحقيق أهداف المجلس. وهناك قطعاً بضعة بلدان وصلت إلى هذا المستوى لتكون أعضاء دائمة في مجلس الأمن.

وأخيراً فإن جمهورية بالاو تؤكد من جديد التزامها بالشراكات العالمية في هذا العالم المتكافل الاقتصادات بوصف ذلك خطة جوهرية نحو تحقيق التنمية المستدامة. وفي الجمعية العامة الرابعة والخمسين للأمم المتحدة، تحدث أمام الجمعية نائب رئيس جمهورية بالاو، فخامة توماس ريمنجيساو الصغير، فتكلم عن مشروع علمي ثلاثي الأطراف، يضم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبالاو، كان لا يزال في طور الوضع. ومما يشرفني كثيراً اليوم إبلاغ هذه الجمعية بأن حكومة اليابان في الشهر الماضي قد أتمت المرحلة البنائية في هذا المشروع وسلمت رسمياً المرفق الجديد لحكومة جمهورية بالاو. أما المرحلة التالية فهي تزويد المرفق بالمعدات والأدوات اللازمة للبحث العلمي. وعندما يستكمل هذا المركز تماماً سيزود العلميين والباحثين بمرفق بلغ أبعد شأؤ في التقدم، في البحث في مجال الأجرف المرجانية والكائنات الحية البحرية. ويمكن أن تجري، وسوف تجري، أبحاث طيبة كذلك في هذا المرفق. وبالإضافة إلى ذلك سيكون المرفق أداة جذب للسائحين، حيث يمكن أن تشاهد معارض مختلفة للحياة البحرية وحوض كبير للكائنات المائية.

وعند هذه النقطة أود أن أنقل امتناننا وشكرنا لحكومتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على مساندتهما لهذا المسعى النبيل كما نرحب بأي معاونة أو إسهام من

أسهمت إسهامات ملموسة في تقاسم عبء عمليات الأمم المتحدة. والإصلاح والتوسيع الشاملان لمجلس الأمن هما وحدهما الكفيلان بالحفاظ على فعالية المجلس وشرعيته في هذه الألفية الجديدة. وفي هذا الصدد تؤيد كمبوديا تأييدا شديدا العضوية الدائمة لليابان والهند في هذه الهيئة ذات الأهمية المركزية في الأمم المتحدة.

إن مملكة كمبوديا تراقب باهتمام شديد الوضع في الشرق الأوسط. ونحث كلا الطرفين على بذل جهود كبيرة في سبيل تحقيق سلام دائم في هذه المنطقة المتألمة. ومملكة كمبوديا تؤكد من جديد مساندتها الكاملة لتسوية عادلة ومنصفة ودائمة وشاملة تقوم على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وعلى أساس تطبيق اتفاقيات السلام المتفق عليها، حتى يعترف الجميع بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وعلى الرغم من عواقب الأزمة المالية في ١٩٩٧ و١٩٩٨ فإن آسيا على طريق الانتعاش وسجلت آسيا نموا اقتصاديا مستمرا منذ ذلك الحين. إن الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي انعقد في تموز/يوليه الماضي في بانكوك، يقوم شاهدا مرة أخرى على التضامن المثالي بين الدول الأعضاء في سبيل تكامل اقتصاداتها لمزيد من التقدم في تعاونها المتعدد الأشكال.

إن مملكة كمبوديا سعيدة جدا بعقد اجتماع القمة بين الكوريتين في بيونغيانغ، في حزيران/يونيه الماضي الذي نعتبره علامة هامة على طريق العلاقات بين الأمتين الشقيقتين، وقد ساهمت هذه القمة إسهاما ضخما في حفظ السلم والاستقرار في تلك المنطقة وكذلك في العالم كله، وفي إعادة توحيد كوريا سلميا.

(تكلم بالفرنسية)

إن البرنامج السياسي للتنمية الاقتصادية الذي طرحته حكومة كمبوديا الملكية منذ تشكيلها في ١٩٩٨، بعد عدة عقود من الحرب الأهلية والمأساة، وبالرغم من الصعوبات الضخمة والعقبات الكأداء، قد حقق نتائج طيبة في مجال النمو المنتظم، مما مهد الطريق لوضع أساس متين لنمو اقتصادي طويل الأجل ولتنمية مستدامة في كمبوديا.

إن إنجازات ١٩٩٩ وإنجازات الشهور الستة الأولى من هذا العام، مشجعة بالنسبة لمستقبل كمبوديا. إن مملكة كمبوديا، التي تعتقد اعتقادا راسخا أن قيمة الديمقراطية وحقوق الإنسان ينبغي أن تكون منسجمة مع الخصائص الثقافية والتقاليد ومستوى التنمية، تعتبر أن حقوق الإنسان هي من أسس نظام الحكم. وتبذل حكومة كمبوديا الملكية في الوقت الحاضر جهودا كبيرة نحو تعزيز التعدد الديمقراطي وسيادة القانون.

إن قمة الألفية التي عقدت مؤخرا بشأن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين قد حددت، من خلال إعلان الألفية، الخطوط الإرشادية العريضة لسياسات وإصلاحات هذه المؤسسة العالمية رامية بذلك إلى التغلب على المشكلات التي تواجه كوكبنا في الألفية الثالثة. إن التفكير المشترك لزعمائنا دلالة على تطلعات شعوبنا أجمع إلى بيئة دولية أشد عدلا في وجه عولمة سريعة الخطى وتأثير تلك العولمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الأمم.

وفيما يتعلق بمسألة مجلس الأمن، فإن حكومة كمبوديا الملكية تعتقد، كما يعتقد كثير من الدول الأعضاء، أنه من الأهمية بمكان أن يكون مجلس الأمن انعكاسا لحقيقة عالم اليوم. ويمكن إنجاز ذلك بتوسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس بحيث تشمل البلدان النامية والبلدان التي

ولهذا السبب ناشد بعض الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي أن يحدوا حذو تلك المبادرات بما يمكن مزيدا من البلدان الفقيرة من الانتفاع بهذه الأفعال الإنسانية والعادلة.

إن كمبوديا تأمل مخصصة أن قمة الألفية، التي أنهت توار أعمالها بنجاح، ستسفر عن الإصلاح المحتم للأمم المتحدة. إن إصلاح هذه الهيئة العالمية الهامة سيستجيب، بطريقة إيجابية، لحقيقة عالم اليوم، وسيتيح، فيما نأمل، إنشاء آلية جديدة لحماية البلدان النامية من أن تصبح ضحايا العولمة، بينما تستفيد بلدان أخرى منها استفادة مطردة.

وفي هذا السياق، وحيث أن قمة الألفية قد دعت الأمم المتحدة إلى أن تضطلع بدور أكثر حسما في كفالة تنمية الأمم بطريقة أقرب إلى الإنصاف، فمن الضروري أن تملك هذه المؤسسة العالمية الوسائل لمساندة أعمالها. ثم أن هناك مطلبا محتما وهو إقامة آلية جديدة للعلاقات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك فمن الضروري أن ينشأ نظام جديد للعلاقات الدولية نظرا للظاهرة السريعة الخطى التي هي ظاهرة العولمة، لتضييق الفجوة غير العادلة، والدائمة الاتساع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وإني واثق أن هذا ليس سخاء بل أنه أمر يتعلق بالأمن البشري وكذلك بأمن المجتمع الدولي كله.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى

المتكلم الأخير في هذه المناقشة العامة هذا الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ٢٤/٥٠.

إننا نشهد اليوم ظاهرة متنامية هي ظاهرة العولمة. وليس هناك دولة يمكن أن تتجنب وقعها الضخم على حياتنا اليومية. بيد أن عملية العولمة ليست ردا كافيا على سعي البلدان النامية لتحقيق التقدم والتنمية في سبيل تحقيق ظروف عيش أفضل لشعوبها. ومن الواضح أن وقع العولمة يفيد في المقام الأول الدول ذات الاقتصادات القوية والتكنولوجيا المتقدمة، بينما يترك أقل البلدان نموا بوسائل ضئيلة أو بلا وسائل إطلاقا للتعامل مع هذه الحقيقة.

إن البلدان النامية، خصوصا أقل البلدان نموا، التي لا يمكن أن تلحق بركب العولمة السريع، ستترك إلى الوراء. وتصبح البلدان الغنية بلدانا أغنى وأشد نموا، كما ستصبح البلدان الفقيرة باستمرار أفقر فأفقر.

وعليه فإن حكومة كمبوديا الملكية تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى توحيد جهودها ومواردها لكفالة أن تعم منافع العولمة، على نحو أشد عدالة، المجتمع الدولي وإلى جعل الوقع الإيجابي لهذه الظاهرة بالغنا أقصاه في سبيل تمكين أقل البلدان نموا من متابعة اتجاه العولمة.

وهناك جانب آخر للمال من أجل التنمية وهو عبء الديون الطاحن الذي ينبغي أن تتغلب عليه البلدان النامية. إن الديون تلقي عبئا ثقيلا على عملية التنمية في كثير من البلدان النامية. ومن أسف أن استراتيجيات الديون التي طبقت حتى الآن لم تثبت قدرتها على حل هذه المشكلة.

إن حكومة كمبوديا الملكية تقدر مبادرة بعض الأمم بموافقتها على حل عبء الديون الذي لا يطاق الملقى على عاتق أقل البلدان نموا. بيد أن النتائج حتى الآن ليست كافية.